المحتويات

1 كلمة رئيس مجلس الادارة
2 كلمة المدير التنفيذي
3 مركز التجارة الفسطيني المؤسسة الوطنية لدعم الصادرات
4 الجمعية العمومية
5 أداء الصادرات الفلسطينية
6 اثار جانحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني
7 الواقع الاقتصادي في قطاع غزة خلال عام 2020
8 المشاريع والبرامج والأنشطة الذي قام بها المركز خلال عام 2020

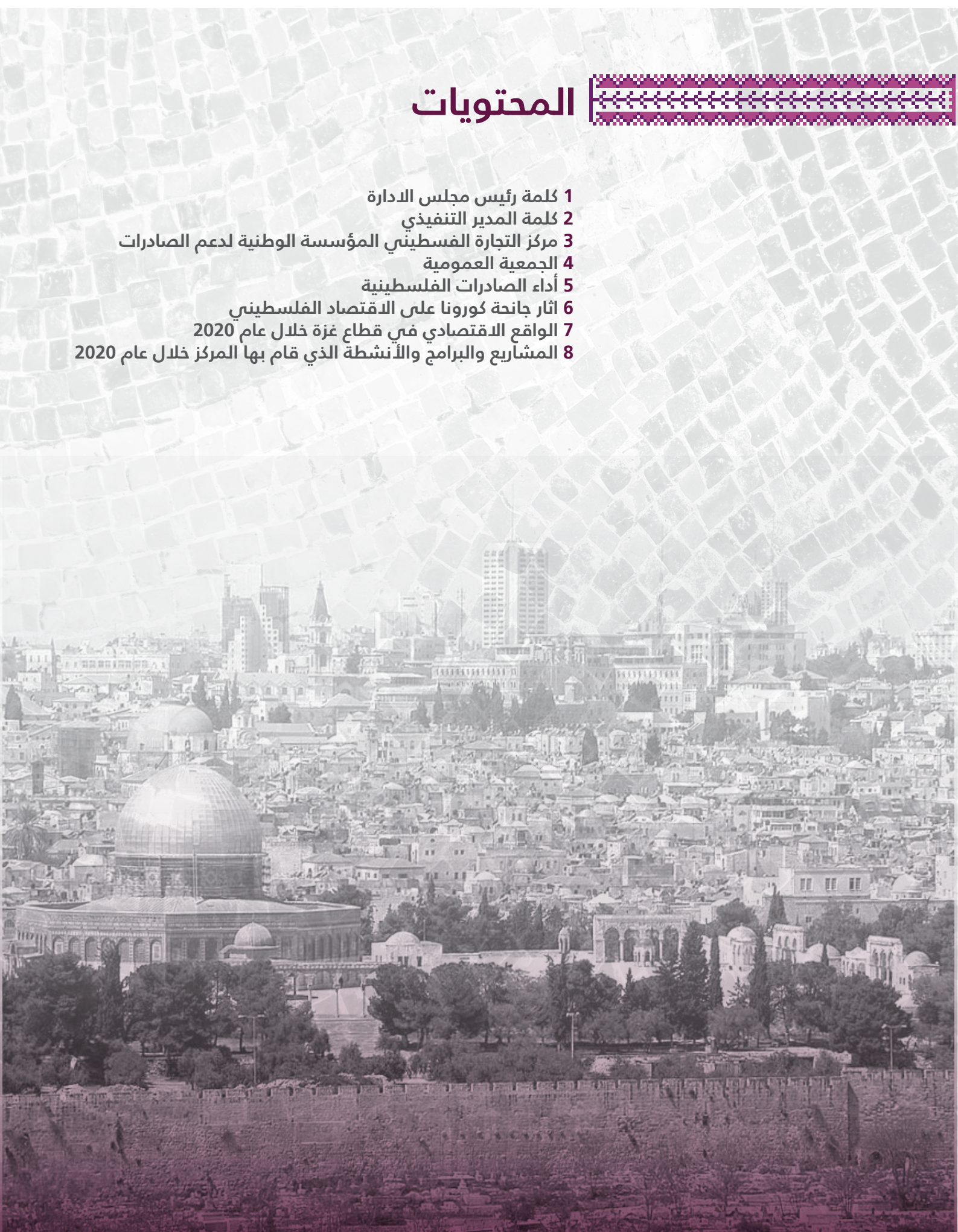

كلمة رئيس مجلس الإدراة

عرفات عصفور
رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات و السادة أعضاء الجمعية العمومية لمركز التجارة الفلسطيني-بال تريد المحترمين
بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن اضع بين ايديكم التقرير السنوي لمركز التجارة الفلسطيني- بال تريد للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2019، والذي يعكس كافة الإنجازات التي حققها المركز في ضوء الخطة الإستراتيجية التي تم إعدادها للفترة 2014 وحتى عام 2019 إستنادا الى الإستراتيجية الوطنية للتصدير، مع التركيز على تعزيز إقبال المصدرين على خدمات التصدير وتعظيم
الإستفادة قدر الإمكان من الموارد المتاحة بهدف المساهمة المباشرة في الصادرات الفلسطينية.
وقد تميزت انشطة العام 2019 بتنوعها وشمولها لمعظم القطاعات الاقتصادية على مستوى الوطن، وساهمت في جذب اعضاء جدد بنسبة 3% ضمن سعي المركز لإحداث توازن في التمثيل القطاعي، وكذلك التوازن الجغرافي قدر الإمكان وفق الأولويات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الأخوات والإخوة

شهدت الساحة الفلسطيني تطورات اقتصادية وسياسية جديرة بالاهتمام، والتي منها وقف الإدارة الأمريكية مساعداتها للسلطة الفلسطينية، وشح التمويل بشكل عام والتغير السريع في أولويات الممولين وقد اثر ذلك بشكل مباشر على حجم التمويل الموجه لخدمة الصادرات الفلسطينية، ومن جانبآخرفإنجزءآمما ُ حظيبهالقطاعالخاصمنتمويللميكنمرتبطبأولوياتناوهذهدعوة لكافة الممولين أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أولوياتنا الوطنية الاقتصادية الأمر الذي سينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك العديد من التحديات الأخرى ومن ابرزها أزمة المقاصة مع الإحتلال وتداعياتها على القطاع الخاص وعلى القدرة المالية للحكومة الفلسطينية، وكذلك انطلاق أعمال ورشة البحرين الاقتصادية ورشة «السلام من أجل الإزدهار» التي ناقشت الشق الإقتصادي لخطة السلام في الشرق الأوسط والتي قوبلت بمقاطعة فلسطينية واضحة نظرا لمضمونها، ومن جانب آخر متفائل والمتمثل في تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة د. محمد شتيه وإهتمامه في القطاع الخاص والصادرات الفلسطينية والإستثمار على وجه الخصوص، آملين التوفيق لهم في خدمة وطنهم وخلق نقطة تحول في التركيز على القدرات الفلسطينية الإنتاجية والتصديرية، ولعل مهمة تنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار في كل أحوالها هي مهمة ليست سهلة وتعتبر ركيزة اساسية تعتمد عليها الدول في التنمية الاقتصادية، ولفلسطين خصوصية في هذا المجال تتمثل في رسالة يجب أن تصل إلى العالم، مضمونها... صمود ال ُمصدر الفلسطيني ونجاحه في ظل ما يفرضه الاحتلال من معيقات وصعوبات وتحديات، وما حققه من نجاحات تمثلت في منتجات عالية الجودة وإختراق لأسواق معقدة، فخلف النشاط التصديري حكاية لا يدركها الجميع، تقتضي منا تشجيع الشركات غير المصدرة من مختلف القطاعات بالتفكير جديا في التوجه للأسواق الخارجية رغم التحديات. وفي هذا الخصوص استمر المركز بتطوير جائزة المصدر الفلسطيني كأحد الأنشطة الوطنية والتي حظيت بإهتمام واسع على كافة الأصعدة وكانت ايضا بمثابة اداة توعوية فريدة وشيقة لغير المصدرين و تكريم المميزين في النشاط
التصديري. الى جانب ما يقدمه المركز للمصدرين الجدد والفاعلين وفق الإمكانيات المتاحة.

كلمة رئيس مجلس الإدراة

السيدات والسادة،،

ركز المركز عل مواكبة التطورات وعكس ذلك على أنشطته للعام 2019، فقد عزز التوجه نحو الممارسات الخضراء وكذلك المساهمة الفاعلة في برامج تغير المناخ وبالطبع المساهمة المستمرة في تطوير السياسات وتحديد الأولويات ذات العلاقة ببيئة الأعمال، و المشاركة الفاعلة في المعارض العالمية المتخصصة ولقاءات الأعمال والمعلومات التجارية، كما نؤكد أن كل ذلك يتم حسب القدرات المالية المتاحة وأن النجاح مؤشر ساطع على أهمية توفير الدعم المستمر والمتخصصة لهذه الأنشطة ونرجو أن يدرج ذلك على أجندة الحكومة الجديدة ويصبح أحد الأولويات، وهي أيضا دعوة لكافة الممولين أن يتم
الأخذ بعين الاعتبار أولوياتنا الوطنية الاقتصادية الأمر الذي سينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي.
لقد واجه مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد العديد من التحديات والصعوبات خلال مسيرته التي امتدت لأكثر من عشرين عاما، ومن أهم تلك المعيقات والصعوبات توفير الدعم اللازم لبرامج ترويج وتنمية الصادرات، حيث يشهد الواقع تغيرات انعكست على أولويات العديد من الممولين، وقد أثر ذلك بشكل مباشر على حجم التمويل الموجه لخدمة الصادرات الفلسطينية، ومن جانب آخر فإن جزءاً مما ُحظي به القطاع الخاص من تمويل لم يكن مرتبط بأولوياتنا وهذه دعوة لكافة الممولين أن يتم الأخذ بعين
الاعتبار أولوياتنا الوطنية الاقتصادية الأمر الذي سينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي.
وأخيرا، أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في تنمية صادراتنا، وللمصدر الفلسطيني الذي يستحق التقدير، كما وأثني على الاهتمام الكبير من طرف للحكومة الفلسطينية على جهودها المتواصلة للنهوض باقتصادنا الفلسطيني، والشكر موصول لكافة المانحين الذين والشركاء من القطاعين العام والخاص و أيضا فريق العمل في المركز على تفانيه والتزامه. وأؤكد لكم توجهنا المستمر لتحقيق الأفضل للقطاع
الخاص الفلسطيني من خلال تعاونكم وجهودكم ودعمكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة المدير العام

السادة أعضاء الجمعية العمومية لمركز التجارة الفلسطيني – بال تريد، السادة أعضاء مجلس إدارة المركز الزميلات والزملاء،

يحرص مركز التجارة الفلسطيني دوما على العمل بشكل تشاركي مع كافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، آخذا بالإعتبار كافة المستجدات والتطورات على الصعيدين المحلي والعالمي، وقد تميز العام 2019 بمرونة في التفاعل مع كافة المعطيات آخذا بالإعتبار التركيز اكثر على خدمة الأعضاء في هذا الخصوص وتحديدا فيما يتعلق بالنشاطات الترويجية والمعلومات التجارية وبناء قدرات المصدرين، وساهم عبر الشراكة مع مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في المحاولة

الحثيثة لتحسين بيئة الاعمال لقطاع الصادرات.

عمل المركز على تعزيز المساهمة في التحول للممارسات الإنتاجية والتصديرية الخضراء سواء على صعيد المشروع القائم و/ أو المشاركة الفاعلة في اللجان الوطنية وفرق العمل الخاصة بتغير المناخ فقد

ساهم في بناء الخارطة التكنلوجية لتغير المناخ، واستمر بالعمل على السياسات الدعمة لذلك، بما يشمل دوره في المجلس الفلسطيني للصادرات كون المركز يقود بدوره سكرتاريا المجلس، وكان المبادر في كثير من التدخلات على المستوى الوطني والتي منها خلق هوية للصادرات الفلسطينية والنافذة الموحدة للتصدير، والسعي مع الشركاء لإعتمادها من مجلس الوزراء، وكذلك ما يتعلق بالصناعات الحرفية والقطاع السياحي وغيرها من القضايا، كما كان للمركز الدور الريادي المبادر في تنشيط العلاقات التجارية مع بعض الدول مثل أندونيسا في محاولة لبناء القاعدة الأساسية لذلك،وكذلك بتعزيز التعاون

الفلسطيني الأردني بما يعزز تنافسية المنتجات الفلسطيني أكثر في السوق الأردني.

وبطبيعة الحال إستمر المركز بفاعلية في تحقيق إنجازاته على صعيد الترويج للصادرات ومن أهم نتائج الأحداث التجارية خلال عام 2019، تنظيمه لعشرون - حدث تجاري من أصل خمسة عشر - حدث تجاري مستهدف خلال عام 2019، كما تمكن المركز من تحقيق عدد كبير من المشاركات في الاحداث التجارية وبلغ عدد المشاركات في الفعاليات التجارية 120 مشاركة أي ما يقارب حوالي 120% من العدد المستهدف. وهذا دليل على أن قيمة الخدمات المقدمة من قبل مركز التجارية الفلسطيني بال تريد في تحسن مستمر وضمن التوجه الاستراتيجي الذي يخدم مصالح الشركات الفلسطينية ويحقق غايات اختراق الأسواق المستهدفة نظرا لارتفاع وثبات نسبة مشاركة الشركات في الأحداث التجارية على مدار السنوات الخمسة المنصرمة، وكأحد أهم النجاحات هو-حصول شركة بالوليا للمكملات الغذائية على جائزة المنتج الأكثر إبداعاً لعام 2019 في معرض حلال ماليزيا من بين ألف شركة من أربعين دولة شاركت في معرض حلال الدولي 2019- الذي أقيم في العاصمة الماليزية كوالالمبور، وذلك عن منتجها بالوليف المستخلص من ورق الزيتون، متفوقة بذلك على منتجات العديد من الدول الغربية المتقدمة والمشاركة

في المعرض.

إستكمالا لمسيرة النجاح بتنمية الصادرات الفلسطينية، وللسنة الرابعة على التوالي واصل مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد تحديث جائزة مصدر فلسطين، وصولا لمرحلتها الرابعة، فقد شهدت هذه المرحلة شراكة كاملة مع وزارة الاقتصاد، بداية من إطلاق الجائزة عبر المؤتمر الصحفي وصولاً الى حفل جائزة المصدر، وقد أصبح هذا النشاط حدث وطني يدرج كل عام على أجندة دولة رئيس الوزراء لما له من اهمية في تكريم المصدرين المميزين وتشجيع ودعم صغار المصدرين وتشجيع غير المصدرين في التفكير جديا

في التوجه للأسواق الخارجية.

أما على صعيد المعلومات التجارية وبناء قدرات الشركات الفلسطينية المصدرة، فقد استمر العمل بشكل متواصل ونوعي على توفير المعلومات والتقارير المطلوبة حول الأسواق المستهدفة، وكذلك الحال تم العمل على تحديد إحتياجات العديد من الشركات بإستخدام الأدوات المتخصصة في هذا الشأن

وصولا الى بناء خطط عمل للمراحل القادمة لهذه الشركات.

ومن الجدير بالذكر أن المركز كان فاعلا في العام 2019 في ترويجه للمنتج الوطني، فقد حرص المركز على تعزيز ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتج الوطني، لما لذلك من أهمية في بناء أرضية مساندة للصادرات الفلسطينية من خلال تعزيز إيمان المواطن بالقدرات الفلسطينية وكذلك تشجيع السياح

الوافدين لإستهلاك المنتجات الفلسطينية الأمر الذي يعتبر ترويج عالمي غير مباشر.

وفي الختام، ننتهز هذه الفرصة لنثمن عاليا جهود كل من ساند المركز من القطاعين العام والخاص ومن الجهات المانحة وكافة الداعمين، كما أتوجه بالشكر لفريق العمل في بال تريد على ثقتهم الغالية وولائهم الدائم، ولما أظهروه من تفاني وإخلاص في العمل.

تقديم

تأسّس مركز التجارة الفلسطيني بال تريد عام 1998 وهو مؤسسة غير ربحية تتمثل مهمة الرئيسية في " قيادة مسيرة تنمية الصادرات الفلسطينية والمساهمة بفاعلية في تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني"،
إن مركز التجارة الفلسطيني وبصفته المؤسسة الوطنية لتنمية الصادرات الفلسطينية يعمل بالشراكة الكاملة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص والهيئات الدولية وكافة الجهات ذات العلاقة من أجل خلق تأثير إيجابي على الأداء التجاري والاقتصادي الفلسطيني من خلال ما يقوم به من نشاطات اقتصادية على المستويين المحلي والدولي .

وحتى يستمر مركز التجارة الفلسطيني بنفس الإتجاه وتحقيق الأهداف الاستراتيجية على مستوى المركز وعلى مستوى الاستراتيجية الوطنية للتصدير ، قام المركز بوضع خطة استراتيجية قصيرة الأمد تمتد من عام 2014 وحتى عام 2020، ركزت هذه الاستراتيجية على رسالة مركز التجارة الفلسطيني ووظيفته الأساسية والعمليات التي يقوم بها بهدف تنمية الصادرات ، وتنويعها من خلال القنوات المختلفة والمتوفرة للصادرات الفلسطينية في الأسواق العالمية، وتعد الاستراتيجية نقلة واضحة نحو تعزيز الإقبال على خدمات التصدير من قبل المصّدرين المستفيدين من الموارد المتاحة مع وجود أولوية تُعطى إلى العمل مع قطاع الأعمال الفلسطيني، والشركات التي تسعى لتطوير وتنمية صادراتها للأسواق العالمية

رؤية المركز

تتمثل في "اقتصاد فلسطيني تقوده صادرات منافسة عالمياً"

المهمة الرئيسية

قيادة تحقيق تنمية مستدامة للصادرات الفلسطينية

المبادئ والقيم

النزاهة

يلتزم مركز التجارة الفلسطيني بمبدأ سيادة القانون ولن تتعاطى/ تتساهل مع أي ممارسات غير قانونية من قبل الأعضاء والمستفيدين من خدمات المؤسسة ومزودي الخدمات والشركات التي تستغل عمالة الأطفال.

جودة ومستوى الخدمات

سيتم التعرف والاعتراف بخدمات المركز على المستوى الوطني والدولي كمثال لأفضل الممارسات.

المساواة

سيعمل مركز التجارة الفلسطيني بشكل شمولي على تقديم الخدمات الرئيسية المنوطة به التي تتعلق بتنمية الصادرات، ستكون هذه الخدمات متوفرة لكافة الشركات المهتمة بالتصدير مع التركيز بوجه الخصوص على زيادة مشاركة المرأة في التصدير والنشاطات التصديرية وضمان تعزيز النوع الاجتماعي في هيكلية المركز الداخلية والنشاطات والبرامج الخارجية.

الاستدامة

سيعمل المركز على ضمان إدراك الموظفين العاملين في المركز والمستفيدين من خدماته لأهمية التنمية البيئية المستدامة والعمل على تحديد الفرص التصديرية في هذا السياق.

القيادة

مركز التجارة الفلسطيني سيقدر ويلتزم بمبدأ التعامل الصادق في كافة تعاملاته وسيعمل على تعزيز سمعة المركز كمؤسسة تروج لأفضل الممارسات في إدارة الأعمال وفي الإستمرارية والدقة في تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين.

الأهداف الاستراتيجية الرئيسية

حشد التأييد لخلق بيئة داعمة للمصدّرين على المستوى المحلي والدولي
تقديم خدمات تعمل على تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الصادرات للشركات المصدّرة وذات القدرة التصديرية
ايجاد فرص تصديرية وتطويرها لتصبح فرص دائمة للتصدير.

خدمات المركز

تطوير الصادرات والمعلومات التجارية

قدم بال تريد الدعم للمصدرين المحتملين والمصدرين الحاليين من خلال توفير الدعم في مجالات تنمية الصادرات ومعلومات السوق، وذلك من خلال تقديم الدعم وبناء القدرات عبر مختلف القطاعات ، وخاصة في مجال المعلومات التجارية ، لدي بال تريد خبرة واسعة وقدرات بحثية في مجالات توفير المعلومات لزيادة نمو الصادرات من خلال بيانات اختراق السوق ، وقد طورت حزمة خدمات واسعة النطاق تقدم للمصدرين المحتملين والحاليين والمنظمات المانحة والسفارات ومكاتب التمثيل القنصلية ، حيث تشمل الخدمات الإحصاءات التجارية والاجتماعية والاقتصادية ، وأبحاث السوق والدراسات ، والتسعير ، وفرص الأعمال ، ومتطلبات الوصول إلى السوق ، وشهادات المنتج ، والمطابقة ، والمعلومات التجارية الشخصية عند الطلب والمصممة خصيصًا لمقدم الطلب ،يتلقى أعضاء PalTrade غالبية هذه الخدمات كخدمة مجانية وبالنسبة لغير الأعضاء يلزم دفع رسوم رمزية للحصول على البيانات الحصرية. لمزيد من المعلومات ، اتصل على tradeinfo@paltrade.org

الخدمات

مؤشرات السوق

تعتبر مؤشرات السوق خطوة أولى أساسية لتقييم الأسواق الجديدة المحتملة. مؤشرات السوق هي معلومات مليئة بالبيانات حول اتجاهات الاقتصاد الكلي في السوق والأسعار ومتطلبات الجودة ولوائح الوصول إلى السوق ،يتم تقديم جميع المعلومات في ترتيب منظم وملخص ومختصر. هذه الخدمة مجانية للأعضاء .

دراسات السوق

دراسات السوق هي مؤشرات سوق متقدمة يتم تقديمها في شكل تقرير، ويشمل جميع المعلومات التي يتم توفيرها في مؤشرات السوق ، بالإضافة إلى سلوك المستهلك ، واتجاهات المستهلك ، ومعلومات حول قنوات التوزيع ، ومؤشرات عن بيئة الأعمال الاقتصادية للأسواق المستهدفة.
مستوى الجهد المبذول في دراسة السوق أعلى بكثير من مستوى الجهد المبذول في دراسة السوق، حيث يتم جمع المعلومات الخاصة بدراسات السوق في الغالب من خدمات الاشتراك المدفوعة مثل Euro monitor ، والتي توفر هذه المعلومات لمستخدم واحد فقط مدفوع الأجر ،لا يمكن قص هذه المعلومات ولصقها وتوزيعها ؛ بدلاً من ذلك ، يحتاج إلى إعادة تفسيره وإعادة صياغته وتحليله وتطويره من قبل موظفي بال تريد الذين تم تدريبهم من قبل مركز التجارة الدولية (ITC). قد تستغرق دراسات السوق ما يصل إلى 20 يومًا لإعداد هذا التقرير المفصل والمخصص. فيما يلي مكونات دراسة السوق.

مقدمة (وصف المنتج والأهداف والمنهجية)
ملف استيراد القطاع (حجم السوق ، ومعدل النمو ، وإمكانيات السوق ، وتاريخ السوق ، والمنافسة في السوق (بما في ذلك أسعار المنتجات المنافسة في السوق ، والحصة السوقية ، والجزء المُخدم ... إلخ) ، وقنوات التوزيع ، وخصائص السوق (بما في ذلك اتجاهات المستهلك ، والقطاع الاتجاهات ودورات الطلب) وسياسة وإجراءات الاستيراد وقنوات الاستيراد والتعبئة والأسعار (فيما يتعلق بالمشترين المحتملين) والممارسات التجارية والترويج وآفاق السوق) العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية (المناخ السياسي والاستقرار ، تطورات التجارة الدولية ، الاتفاقيات التجارية (أي المزايا التجارية) ، الحواجز التجارية (التعريفة وغير الجمركية)
الملفات الشخصية للمستوردين
ملخص الاستنتاجات والتوصيات
دراسات السوق هي مؤشرات سوق متقدمة يتم تقديمها في شكل تقرير، ويشمل جميع المعلومات التي يتم توفيرها في مؤشرات السوق ، بالإضافة إلى سلوك المستهلك ، واتجاهات المستهلك ، ومعلومات حول قنوات التوزيع ، ومؤشرات عن بيئة الأعمال الاقتصادية للأسواق المستهدفة.
مستوى الجهد المبذول في دراسة السوق أعلى بكثير من مستوى الجهد المبذول في دراسة السوق، حيث يتم جمع المعلومات الخاصة بدراسات السوق في الغالب من خدمات الاشتراك المدفوعة مثل Euro monitor ، والتي توفر هذه المعلومات لمستخدم واحد فقط مدفوع الأجر ،لا يمكن قص هذه المعلومات ولصقها وتوزيعها ؛ بدلاً من ذلك ، يحتاج إلى إعادة تفسيره وإعادة صياغته وتحليله وتطويره من قبل موظفي بال تريد الذين تم تدريبهم من قبل مركز التجارة الدولية (ITC). قد تستغرق دراسات السوق ما يصل إلى 20 يومًا لإعداد هذا التقرير المفصل والمخصص. فيما يلي مكونات دراسة السوق.

مقدمة (وصف المنتج والأهداف والمنهجية)
ملف استيراد القطاع (حجم السوق ، ومعدل النمو ، وإمكانيات السوق ، وتاريخ السوق ، والمنافسة في السوق (بما في ذلك أسعار المنتجات المنافسة في السوق ، والحصة السوقية ، والجزء المُخدم ... إلخ) ، وقنوات التوزيع ، وخصائص السوق (بما في ذلك اتجاهات المستهلك ، والقطاع الاتجاهات ودورات الطلب) وسياسة وإجراءات الاستيراد وقنوات الاستيراد والتعبئة والأسعار (فيما يتعلق بالمشترين المحتملين) والممارسات التجارية والترويج وآفاق السوق) العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية (المناخ السياسي والاستقرار ، تطورات التجارة الدولية ، الاتفاقيات التجارية (أي المزايا التجارية) ، الحواجز التجارية (التعريفة وغير الجمركية)
الملفات الشخصية للمستوردين
ملخص الاستنتاجات والتوصيات

تقارير التسعير

تعتبر مؤشرات السوق خطوة أولى أساسية لتقييم الأسواق الجديدة المحتملة. مؤشرات السوق هي معلومات مليئة بالبيانات حول اتجاهات الاقتصاد الكلي في السوق والأسعار ومتطلبات الجودة ولوائح الوصول إلى السوق ،يتم تقديم جميع المعلومات في ترتيب منظم وملخص ومختصر. هذه الخدمة مجانية للأعضاء .

ورقة الحقائق

ورقة الحقائق هي تقارير موجزة توفر معلومات حول حجم السوق المستهدفة ، بالإضافة إلى حصتها من الواردات في السوق العالمية، كما توفر بيانات حول المنافسين والموردين الإقليميين الرئيسيين وتحليلاً للنجاح المحتمل بناءً على المعلومات الواردة في التقرير.

شروط الوصول إلى السوق

يتطلب بيع منتجات التصدير في الأسواق الخارجية الامتثال لسلسلة من الإجراءات الجمركية وغير الجمركية ، مما قد يستلزم مطابقة توقعات المشترين وفقًا لمعايير خاصة معينة. عند الطلب ، توفر PalTrade معلومات شاملة عن متطلبات الوصول إلى الأسواق للمنتجات الوطنية في العديد من الأسواق المستهدفة ، من أجل تسهيل بيع سلعك / خدماتك في الخارج.

مسوح الطلب والعرض

تتكون استطلاعات الطلب من قسمين. يحتوي الجزء الأول على معلومات لصالح المُصدر المحتمل ويتضمن معلومات خاصة بالشركة ومعلومات المنتج التي تغطي المنتج أو مجموعات المنتجات المطلوبة للاستيراد ؛حيث يتم تلخيص النتائج في ملف تعريف الشركة / المنتج. الجزء الثاني مصمم لتحديد المجالات التي تتطلب تدابير لتسهيل الواردات من مصادر التوريد المتنوعة.

تتكون استطلاعات التوريد من قسمين. يحتوي الجزء الأول على معلومات لصالح المشتري المحتمل ويتضمن معلومات خاصة بالشركة ومعلومات المنتج التي تغطي المنتجات أو مجموعات المنتجات التي يمكن للشركة توفيرها للتصدير ؛ حيث يتم تلخيص النتائج في ملف تعريف الشركة / المنتج ، حيث الجزء الثاني مصمم لتمكين المؤسسات الشريكة من المسح بطريقة منظمة ، وتحديد التحديات المتعلقة بتنمية تجارة الصادرات ، على مستوى المؤسسة والمستوى الوطني ، وإجراء المتابعة المناسبة.

تقييمات الجاهزية للتصدير

هذا التقييم عبارة عن مجموعة من 43 سؤالاً يتم إجراؤها بواسطة مستشار معتمد من بال تريد ؛ الذي يفحص حالة التصدير الحالية والمحتملة للشركة، حيث يحلل المستشار الإجابات ويصدر تقرير تقييم الجاهزية للتصدير الذي يشير إلى الوضع الحالي للشركة والتدخلات اللازمة ومجالات التحسين، يستغرق هذا التقييم ما يقرب من يومين.

خطط العمل

وضع خطط عمل مخصصة للشركات توضح النتائج والتوصيات الرئيسية المطلوب تنفيذها، تغطي خطة العمل الإدارة والتصنيع والتسويق والوضع المالي للشركة وتسلط الضوء على الثغرات الرئيسية والحلول اللازمة لتحسين وضع الشركة.

دورات بناء القدرات

تنظيم وإجراء تدريب بناء القدرات بناءً على احتياجات الشركات المشاركة كما هو محدد في خطط العمل المطورة.

تشخيص إدارة الأعمال (BMS)

تقدم PalTrade تقارير تشخيصية مجانية للشركات الأعضاء فيها. BMS هو برنامج معترف به دوليًا صممه مركز التجارة الدولية لتشخيص وتعزيز عمليات وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. سيشمل تشخيص الشركات التدقيق في القدرات الحالية والأصول والعمليات والإدارة للشركة لتحديد وإبراز نقاط الضعف والقوة ، بالإضافة إلى الثغرات في عمليات الشركة والأصول المادية.

ترويج الصادرات

تقدم بال تريد المساعدة للمصدرين المحتملين ، وكذلك المصدرين الحاليين من خلال تقديم الدعم في مجال أنشطة ترويج الصادرات، وتشمل هذه الأنشطة التحضير والتنظيم للمعارض الدولية والإقليمية والبعثات التجارية المختارة ، حيث تعمل بال تريد عن كثب مع مزودي الخدمات الخارجيين لتقديم مشاركة عالية المستوى في الأسواق المستهدفة التي تمثل فرص تصدير واضحة.

دائرة السياسيات التجارية

عمل بال تريد باستمرار على إشراك الأعضاء ومجتمع القطاع الخاص من أجل الحصول على ردود الفعل على تجاربهم وتحديد التحديات التي يواجهونها. وتدافع بال تريد عن المصدر الفلسطيني مع صانعي السياسات من أجل خلق بيئة مواتية للأعمال ،وقد لعبت بال تريد أيضًا دورًا رائدًا في إنشاء شبكة فعالة للمغتربين في السوق الخارجية ، حيث تعمل بشكل وثيق مع أعضائها ومجموعات العملاء المصدرين المنتظمين ، تعتبر الظروف التجارية المثلى ضرورية لنجاح المصدر الفلسطيني ، فضلاً عن الوعي بمكان وجود هذه الشروط، تخدم بال تريد مجتمع المصدرين في التثقيف والإعلام حول الاتفاقيات التجارية ، وكذلك استراتيجية التصدير الوطنية. لمزيد من المعلومات ، اتصل على info@paltrade.ps

الجمعية العمومية

خلال العام 2020 ارتفع عدد أعضاء بال تريد بنسبة 3% عن العام السابق ليصل عدد الأعضاء الى 223 عضواً ، والتمثيل البياني أدناه يوضح توزيع الأعضاء في مختلف محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تركز وجود الأعضاء في محافظات الجنوب بمدينة الخليل ومحافظة بيت لحم، أما في الوسط فتركز عدد الأعضاء من محافظة رام الله مع تمثيل بسيط لمدينة القدس. وكان الحظ الأوفر لمحافظة نابلس باحتضان أكبر عدد من أعضاء المحافظات الشمالية مع تمثيل طفيف لباقي محافظات الشمال وهي طولكرم وقلقيلية وجنين وسلفيت أما في قطاع غزة فهناك ما نسبته 23% من مجمل الأعضاء.

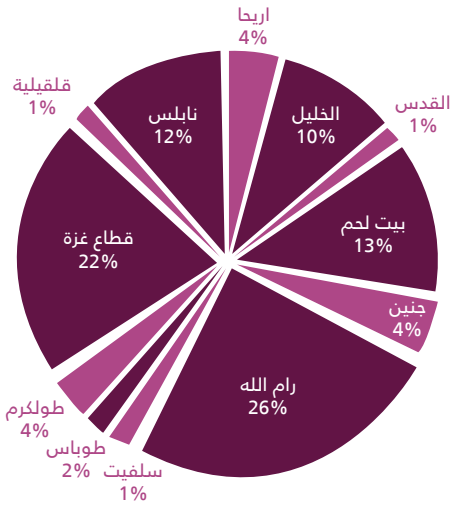

رسم بياني 1 : تمثيل أعضاء مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد حسب المحافظات الفلسطينية

ما على صعيد الأنشطة الاقتصادية التي تُعنى بهااستراتيجية بال تريد ، فهي متنوعة ومختلفة شملت معظم القطاعات الاقتصادية على مستوى الوطن، وبحسب ما نصت عليه الإستراتيجية الوطنية للتصدير، فإن المركز يسعى بشكل مستمر لضم أعضاء جدد من كافة القطاعات ليشكل توازن بالتمثيل القطاعي، يوضح الرسم البياني أدناه توزيع أعضاء مركز التجارة الفلسطيني حسب القطاعات الاقتصادية، مع تركزير واضح على قطاع الصناعات الغذائية يليه التصنيع الزراعيى (التمور وزيت لزيتون) ومن ثم صناعة الحجر

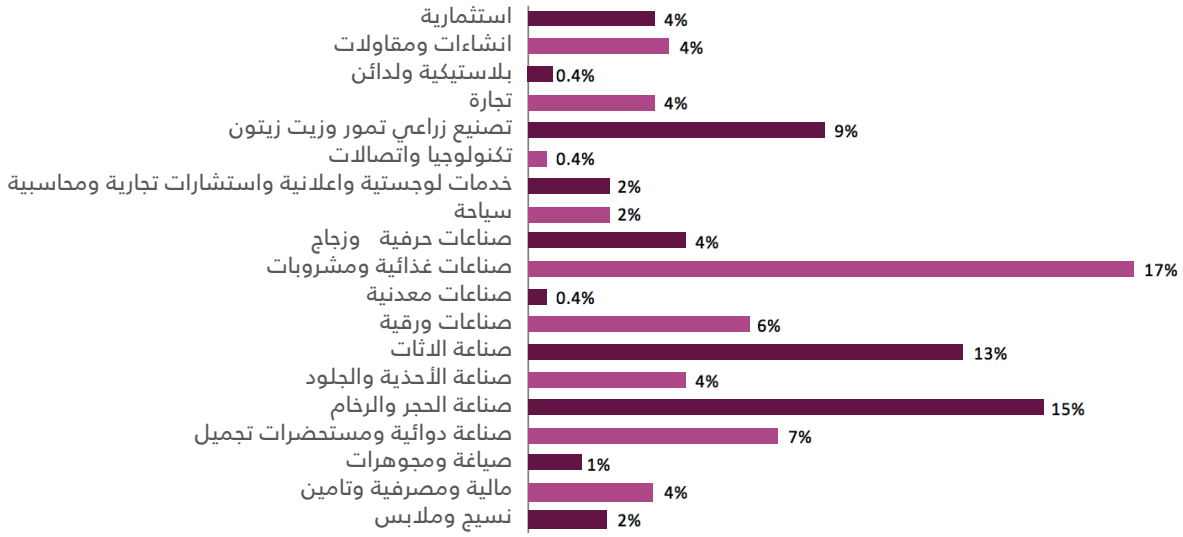

رسم بياني 2 : توزيع أعضاء مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد حسب النشاط الاقتصادي

أهمية الصادرات

إن أهمية الصادرات تكمن في أنها رافد أساسي من روافد الاقتصاد الوطني، فالصادرات تشكل مصدراً من مصادر الدخل القومي كونها تعود بالفوائد الجمة للدولة ولقطاعاتها غير أنها تساهم في توفير العملات الصعبة وتزيد من ربحية الشركات العاملة وقدرتها في مجال التصدير وذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين الشركات المصدّرة والشركات المستوردة. كما تلعب الصادرات دور مهم في خفض نسبة البطالة والفقر من خلال زيادة حجم التوظيف والتشغيل لدى الشركات المصدّرة وزيادة الأيدي العاملة لتلبية احتياجات الأسواق الخارجية.

الدولة التي تسعى إلى زيادة وتطوير صادراتها وزيادة دخلها القومي تصل في نهاية المطاف إلى تنمية مستدامة لصادراتها ومن أجل الوصول إلى الاستدامة لا بد من بذل الكثير من الجهد والعمل على مستوى الدولة والشركات الخاصة والمؤسسات المحلية وذلك لتسهيل الأعمال وتوفير بيئة عمل مواتية. وعلى مدار الأربعة عشر عاماً ركز مركز التجارة الفلسطيني على أن المنافسة العالمية تحتاج إلى عمليات تطويرية مستمرة للمنتجات والخدمات المصدّرة لضمان استدامة الشركات وبقاءها وبشكل منافس في سوق حر تتميز فيه المنافسة بشراسة، وأيضاً يتطلب الأمر إلى عمليات بحث مستمرة عن توجهات ورغبات الأسواق الخارجية والمنافسين ومستويات وحدود المنافسة في هذه الأسواق.

ولا تتوقف تطوير العمليات وحدها لتأدية المهام على أكمل وجه لضمان استدامة الصادرات واستدامة الشركات بل لا بد من توفر عنصر مهم وفعّال ومكمل لها ويتمثل بتوفير كادر مؤهل قادر على العمل باحترافية عالية يستطيع تحقيق الأهداف الموضوعة وأهمها إختراق أسواق جديدة والبقاء بتنافسية عالية في الأسواق الحالية، من هنا فإن تنمية الصادرات تفرعت وأخذت على عاتقها فكرة تأهيل الكادر الوظيفي للشركات المصدّرة ليصبح قادراً على مواكبة متطلبات السوق المتغيرة باستمرار ، حيث أن عملية تأهيل الكادر لا تقتصر على المستوى الإنتاجي فقط بل هي عملية شاملة لكل أعمال الشركة من الناحية المالية والتسويقية والجانب اللوجستي، لأن كل عملية بحد ذاتها مستقلة لكن النتيجة المجتمعة لكل العمليات تصب في مصلحة العمل النهائية .

رسالة سياسية مساندة من جانب آخر ،ان زيادة الصادرات تكون من خلال من آليات التالية وربطها بعناصر تنافسية الإنتاج CTQQ وما يدعم ذلك من سياسات ذات علاقة وعلاقات تجارية مع الأسواق المستهدفة.

- إيجاد مصدرين جدد وبالتالي زيادة عدد المصدرين
- فتح اسواق جديدة إضافية للصادرات الحالية
- تعزيز تنافسية الصادرات الحالية في الأسواق المستهدفة حاليا
- إنتاج منتجات تصديرية جديدة وفتح اسواق لها
- زيادة إنتاج المنتجات الحالية والجديدة من خلال الإستثمار

أداء الصادرات الفلسطيني خلال عام 2020

عام 2020، لتشهد معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً في القيمة المضافه، مما أدى لانخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد في عدد العاطلين عن العمل لتدخل فئات جديدة إلى دائرة الفقر، ليتراجع بذلك مستوى الطلب العام لمؤشري الإستهلاك والإستثمار الكلي.

شهد العام 2020 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% مقارنه مع عام 2019، فمع بداية التأثر بجائحة كورونا والتي القت بظلالها خلال الربع الاول من عام 2020، شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً نسبته 4% مقارنة مع الربع المناظر 2019، ليزداد التراجع في ظل تعمق الجائحة، والتي على أثرها فرضت مجموعة من الإجراءات ضمن حالة الطوارئ، حيث شهدت فلسطين إغلاقا جزئياً وشاملا على فترات متقطعة وذلك للحد من تفشي هذا الوباء، تركز هذا الإغلاق خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً حاداً بحوالي 20% مقارنة مع مع نفس الربع من العام السابق، وخلال النصف الثاني من عام 2020، بدأت معظم الأنشطة الاقتصادية بالتعافي التدريجي وذلك من منطلق الموازنة بين الاقتصاد والصحة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، إلّا أن مستواه ظل أقل مما كان عليه قبل الجائحة متأثراً أيضاً بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بحجز عائدات المقاصة والتي استمرت لأكثر من سبعة أشهر متتالية، حيث تشكل تلك الأموال ما نسبته 70% من إجمالي الإيرادات وتعتبر المصدر الاساسي لتغطية النفقات الجارية. وعلى مستوى الإنفاق تراجع الإستهلاك الكلي في فلسطين خلال نفس العام بنسبة 6% كما تراجع الإستثمار الكلي بنسبة 36%.

وتشير بيانات الإحصائية إلى انخفاض النمو في حجم الصادرات الفلسطينية في العام 2019 وازدياد طفيف بقيمة الواردات، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد وصل إجمالي الصادرات الفلسطينية في عام 2019 إلى 1103.8 مليون دولار أمريكي، حيث انخفضت بنسبة 4.4% عن عام 2018، بينما ازدادت قيمة الواردات بنسبة 1.13% خلال نفس الفترة، وتشير البيانات المنشورة من خلال مركز الإحصاء الفلسطيني إلى ازدياد عجز الميزان التجاري بنسبة 2.3% مقارنة مع العام السابق (انظر الرسم البياني رقم 3) ، حيث وصل العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي إلى 5,5 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

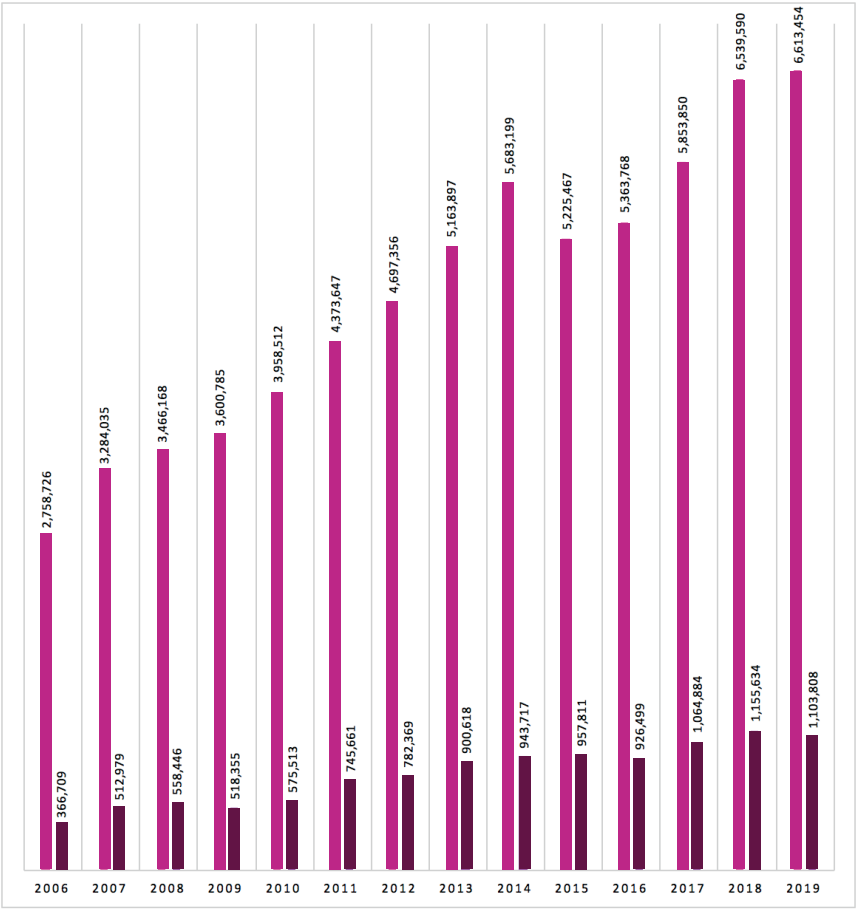

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

رسم بياني 3 : نتائج صادرات والواردات السلعية الفلسطينية * المرصودة من عام 2006 إلى عام 2019 (الاعداد بالمليون)

كما يتضح أن الصادرات الفلسطينية ما زالت محصورة في تركيزها الجغرافي، حيث مثلت إسرائيل 81.3% من إجمالي الصادرات الفلسطينية في عام 2019 ، انظر جدول رقم (1) . أما الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو من خلالها فشكلت حوالى 54.9 % من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال العام 2019.

جدول 1:مؤشرات الصادرات الفلسطينية المرصودة* للفترة 2017 –2019، القيمة مليون دولار أمريكي

المؤشر	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات الفلسطينية	1064.9	1155.6	1103.8
إجمالي الصادرات حسب البلد			
إلى إسرائيل	878.6	967.5	897.6
الى الدول العربية	141.4	143.6	149.7
الى باقي دول العالم	44.9	44.5	56.5
إجمالي توزيع الصادرات			
وطنية	791.4	740.2	806.5
معاد تصديرها	273.5	415.4	297.3
إجمالي الصادرات حسب المنطقة*			
الضفة الغربية	1056.5	1141.5	1092.7
قطاع غزة	8.3	14.1	11.1

* : البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967

يتضح من الشكل البياني (4) أدناه أن مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير كثيرا عن 2017 حيث حافظت على نفس النسبة 7% في عامي 2018 و 2019 بعد أن كانت تتراوح نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بين 12% عام 2016.

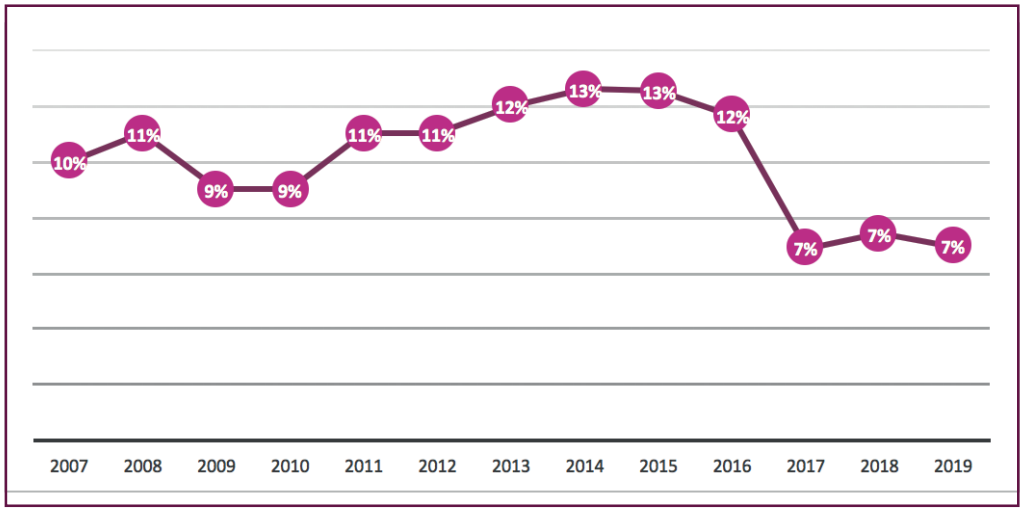

المصدر جهاز الاحصاء الفلسطيني

رسم بياني 4 : نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي 2007 – 2019

العجز في الميزان التجاري

تعاني فلسطين من عجز كبير في الميزان التجاري، يعود هذا العجز لاعتمادها بشكل كبير على الواردات، فالسوق الفلسطيني يختلف عن غيره من الأسواق، فهو سوق صغير يتبع لعدد من القيود و محكوم في مجموعة من المعيقات بالإضافة لأنه غير مسيطر على حدوده، لهذا نجد أن قاعدة التصنيع في السوق الفلسطيني لا تستطيع أن تواكب التطورات العالمية على عكس الدول الأخرى.

ازداد العجز في الميزان التجاري السلعي للعام 2019 بنسبة 2.3 % مقارنة مع عام 2018 ووصل إلى 5,509.6 مليون دولار أمريكي في عام 2019. ويعزى هذا الازدياد في قيمة عجز الميزان التجاري إلى ازدياد قيمة إجمالي الواردات من السلع من 6,539 مليون دولار أمريكي في عام 2018 الى 6,613 مليون دولار امريكي عام 2019، مقابل انخفاض بقيمة إجمالي الصادرات من 1,156 مليون دولار امريكي عام 2018 والى 1,104 مليون دولار امريكي عام 2019 . وكما يتضح من الشكل أدناه، فقد تفاقمت قيمة العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ خلال الفترة 2012 - 2019 نتيجة زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات.

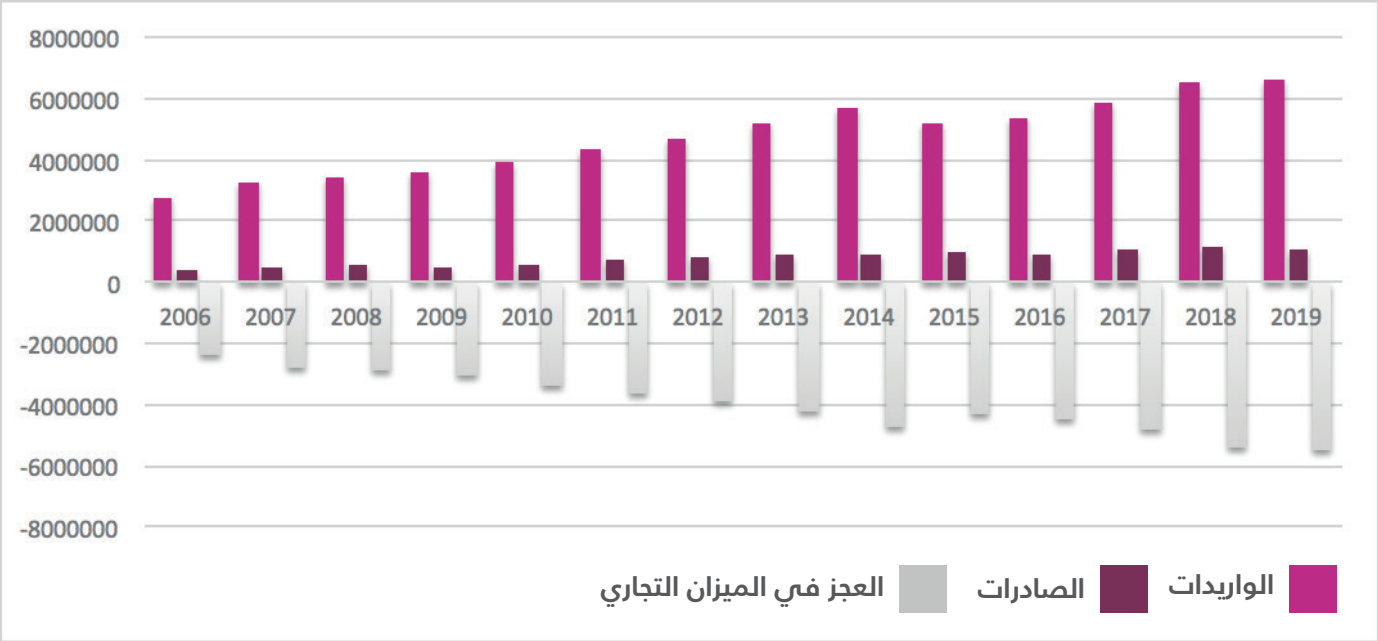

*المصدر: جهاز الاحصاء الفلسطيني

رسم بياني 5 : قيمة الواردات والصادرات المرصودة وصافي الميزان السلعي في فلسطين للأعوام 2006-2019 (القيمة بالمليون دولار)

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

ما زالت تعتبر إسرائيل الشريك التجاري الأكبر لدولة فلسطين، حيث مثلت الواردات من السوق الإسرائيلي. 55% من أجمالي الواردات، يليها الاتحاد الأوروبي (EU28) بنسبة 12% ومن ثم تركيا بنسبة 10% ثم دول ال GAFTA بنسبة 8%، حيث ارتفعت قيمة الواردات الكلية 1.13% عن 2018 ، بينما ارتفعت الواردات من الميركسور بنسبة من 11.16% بين عامي 2018-2019، و ارتفعت الواردات من GAFTA التي ارتفعت نسبة وارداتها بقيمة 18%.

عند النظر إلى التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية بين عامي 2012-2019 كما هو موضح بالشكل رقم (7) أدناه، يتبين أن قيمة الواردات بشكل عام قد ازدادت من 6.5 مليار دولار امريكي في عام 2018 الى 6.6 مليار دولار امريكي عام 2019 . مما يعني وصول الواردات الفلسطينية الى ذروة جديدة منذ عام 2014 حيث مثلت ذروة الصادرات حينها 5.6 مليار دولار امريكي.

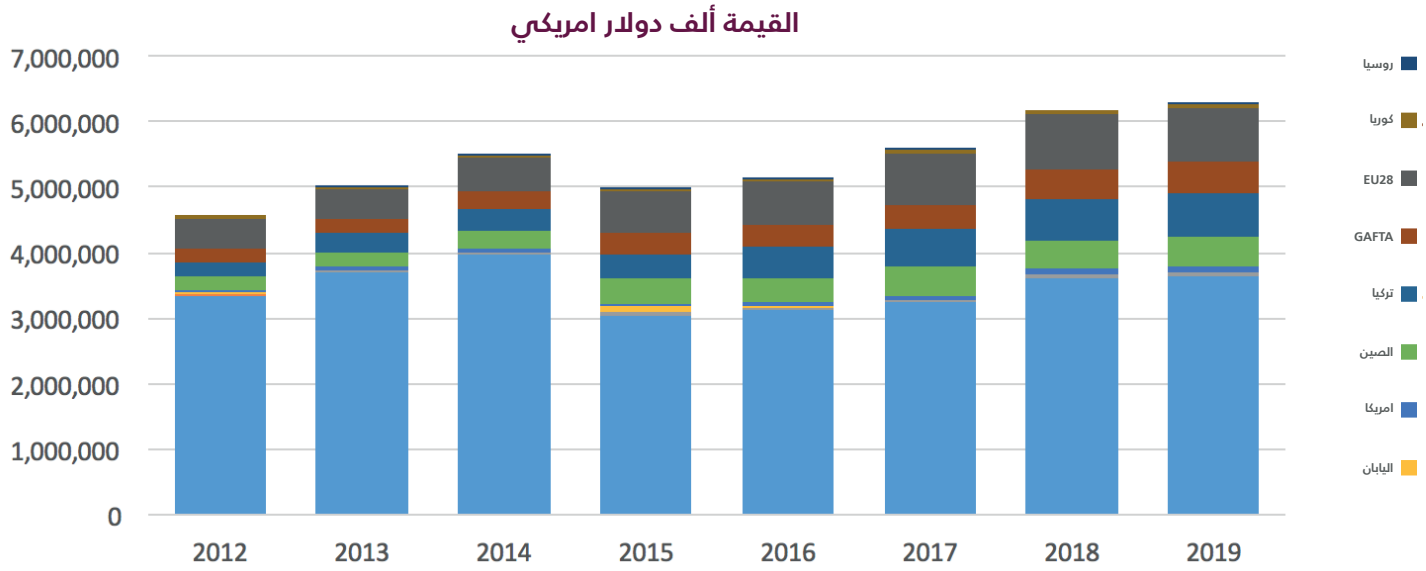

رسم بياني 6 : التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية للفترة 2012 إلى 2019 (القيمة ألف دولار امريكي)

عند النظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية بين عامي 2012-2019 نجد أن الصادرات الفلسطينية انخفضت بشكل طفيف من 1156 مليون دولار امريكي في عام 2018 الى 1104 مليون دولار امريكي عام 2019 حيث مثل معدل انخفاض الصادرات بين العامين 4.4%، رغم ذلك ما زال السوق الإسرائيلي هو الجهة الأولى للصادرات الفلسطينية، حيث مثلت نسبة الصادرات للسوق الإسرائيلي 81% في عام 2019 ، بينما مثلت صادرات فلسطين لدول لـ (GAFTA) نسبة 13% ومثل الاتحاد الاوروبي ما لا يزيد عن 1% من الصادرات الكلية الفلسطينية.

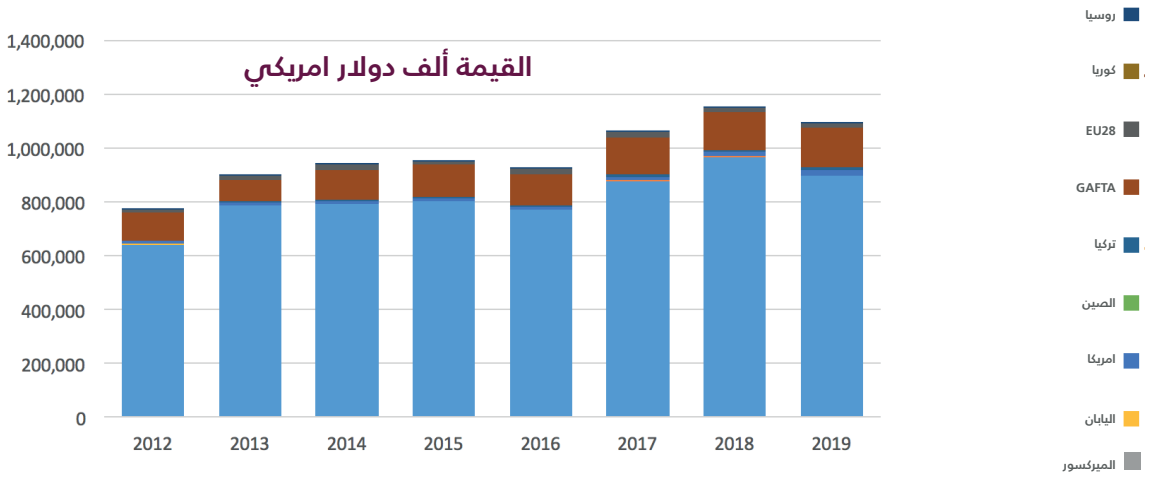

رسم بياني 7 : التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية للفترة 2012 إلى 2019 (القيمة ألف دولار امريكي)

هيكلية الصادرات من حيث المنتجات لعام 2019

حافظت دولة فلسطين على أعلى مستويات من تصدير الحجر الفلسطيني للأسواق العالمية خلال السنوات الماضية إذ وصلت حصة الصادرات للحجر 16% من الحجم الكلي للصادرات الفلسطينية في عام 2019، يوضح الجدول رقم (3) أدناه حصة مجموعة من أكبر الصادرات الفلسطينية في عام 2019 و التي تشكل 62.8% من إجمالي الصادرات الفلسطينية علماً بأن قيمة الصادرات في عام 2019 كانت 1,103.8 مليون دولار أمريكي.

المرتبة	رمز النظام المنسق (HS4 Code)	اسم المنتج	قيمة الصادرات (ألف دولار امريكي)	حصة الصادرات
1	6802	حجر مشغول، مثل احجار البناء، ومصنوعاته	179,373.00	16%
2	3923	الحاويات، والحزم من البلاستيك	58,816.00	5%
3	9403	الأثاث وأجزاؤه الأخرى	58,432.00	5%
4	1509	زيت الزيتون وجزيئاته، غير معدل كيميائيا	52,862.00	5%
5	9401	المقاعد (باستثناء مقاعد طبيب الأسنان، الحلاقة، الخ من الكراسي)	39,854.00	4%
6	0804	التمر والتين والأناناس والمانجو والأفوكادو والجوافة	39,428.00	4%
7	7204	فضلات ونفايات حديد	36,357.00	3%
8	2517	حصى وحصباء وأحجار مجروشة أو مكسرة من الأنواع المستعملة عادة للخرسانة أو لرصف الطرق أو السكك الحديدية أو لأنواع الرصف الأخر، حصى الشواطئ وأحجار الصوان، وإن كانت معالجة بالحرارة؛ حصباء خبث وحصباء نفايات صناعية مماثلة	30,851.00	3%
9	6404	الأحذية والعليا من حصيرة النسيج	27,408.00	2%
10	9404	المراتب والفراشات	25,063.00	2%
11	7604	"قضبان وعيدان، زوايا وأشكال خاصة ""بروفيلات""، من ألومنيوم"	19,518.00	2%
12	7308	الهياكل وأجزاء الهياكل "مثل الجسور وأقسام الجسور، وأقفال الأبواب ، والأبراج ، ..	18,518.00	2%
13	0707	الخيار، طازج أو مبرد	16,521.00	1%
14	4415	الواح خشبية، طبليات صناديق وقواعد تحميل	15,878.00	1%
15	2106	المستحضرات الغذائية، متنوعه	14,380.00	1%
16	6908	السيراميك المزجج والبلاط، وبلاط الجدران	13,374.00	1%
17	3402	مستحضرات التنظيف و مستحضرات الغسيل (باستثناء الصابون)	13,203.00	1%
18	3004	أدوية	12,232.00	1%
19	2402	السجائر وغيرها، التبغ وبدلائه	11,468.00	1%
20	3921	ألواح ، صفائح ، فيلم ، رقائق وشرائط ، من بلاستيك ، مقوى ، مصفح ، مدعوم أو ما شابه	10,710.00	1%

جدول 2 : حجم الصادرات من حسب توزيع المنتجات وفق نظام (HS4 Code) لعام 2019

اثار جانحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني

منشآت القطاع الخاص خسرت أكثر من نصف انتاجها أو مبيعاتها خلال فترة الإغلاق الشامل

تشير النتائج من مركز الاحصاء الفلسطيني أن أكثر من ثلثي المنشآت الاقتصادية تعرضت للإغلاق بمعدل يقارب الشهر والنصف خلال الفترة (5/3/2020-31/5/2020)، تركز الإغلاق في قطاع الخدمات وبمحافظة بيت لحم، لتعاني 63% من تلك المنشات من وقف الإمدادات المتعلقة بمدخلات الإنتاج من مواد خام ومستلزمات انتاج، وتراجع في مستوى الإنتاج أو حجم المبيعات بحوالي النصف لتضطر حوالي 14% من المنشآت الفلسطينية لتسريح جزء من العاملين لديها لمواجهة تلك الأزمة.

تراجع في معظم الإنشطة الإقتصادية نتيجة الإغلاق الجزئي والشامل لمعظم مفاصل الإقتصاد

شهدت معظم الأنشطة الإقتصادية تراجعاً ملحوظاً في قيمتها المضافة خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019. حيث سجل نشاط الخدمات أعلى قيمة تراجع وبنسبة 10%، وكان المتضرر الأكبر منه النشاط السياحي بما يشمل المطاعم والفنادق، حيث توقف أكثر من 10 الاف عامل عن العمل في هذا القطاع، كما تراجع نشاط الإنشاءات بنسبة 35%، بسبب التراجع الحاد في مستوى الطلب على البناء لتلك الفترة، حيث انخفض عدد رخص الأبنية بنسبة 45% خلال فترة الإغلاق الشامل (الربع الثاني 2020)، ثم نشاط الصناعة الذي تراجع بنسبة 12% خلال عام 2020، حيث شهد النصف الأول من عام 2020 انخفاض كميات الأنتاج الصناعي بنسبة 6% إلا أنه خلال النصف الثاني من عام 2020 بدأ هذا النشاط بالتعافي التدريجي ولكن بمستوى اقل مما كان علية قبل الجائحه نتيجة أزمة المقاصة، وشهد نشاط الزراعة تراجعا بنسبة 11%.

إستمرار عجز الميزان التجاري وتراجع في حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي وإنخفاض الواردات والصادرات من وإلى فلسطين، فخلال العام 2020 بلغ حجم التبادل التجاري من وإلى فلسطين 10 مليار دولار أمريكي أي بنسبة تراجع وصلت إلى 10% مقارنة مع عام 2019، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات بنسبة 7% لتصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي، وانخفاض الواردات بما نسبته 11% لتصل إلى 7.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020، ليشهد الميزان التجاري تراجعاً في العجز ويصل حوالي 5 مليار دولار أمريكي.

توقف أكثر من 66 الف عامل عن العمل خلال العام 2020، أدى لارتفاع معدل البطالة الى 27.8% مما يعكس إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14%، ودخول فئات جديده الى دائرة الفقر والفقر المدقع.

انخفض إجمالي عدد العاملين في سوق العمل من 951 الف عامل عام 2019 إلى 884 الف عامل عام 2020، وارتفع معدل البطالة من 26.3% إلى 27.8%، وذلك بسبب التأثير بتداعيات جائحة كورونا على مفاصل الإقتصاد الكلي. خلال فترة الإغلاق الشامل (خلال الربع الثاني 2020)، انخفض عدد العاملين في سوق العمل المحلي الفلسطيني بمقدار 78 ألف عامل، وانخفض عدد العاملين في اسرائيل والمستعمرات بحوالي 34 ألف عامل، ويعود هذا الإنخفاض الى الاجراءات التي تم اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، ونتيجة لتخفيف الاجراءات الخاصة بالجائحة، والعودة بشكل تدريجي للعمل في أماكن العمل في الآونة الاخيرة، ارتفع عدد العاملين في سوق العمل المحلي الفلسطيني بمقدار 12 الف عامل خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، كما ارتفع عدد العاملين في اسرائيل والمستعمرات بحوالي 33 ألف عامل.

الواقع الاقتصادي في قطاع غزة خلال عام 2020

قد يعتبر عام 2020 أكثر الأعوام صعوبة في تأثير تداعياته على القطاعات الإنتاجية الاقتصادية على مستوى الوطن وذلك بشكل رئيسي بسبب حالة الطوارئ ضمن جائحة كورونا، حيث شهد القطاع (وفلسطين) إغلاقا جزئياً وشاملا على فترات متقطعة وذلك للحد من تفشي هذا الوباء، بالإضافة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بحجز عائدات المقاصة والتي استمرت لأكثر من سبعة أشهر متتالية. وبشكل عام واصل قطاع غزة مواجهة مستويات مرتفعة من التحديات الاقتصادية وتراجع المؤشرات العامة، فقد سجل العام أرقاما ً ومعدلات اقتصادية عكست تراجعا وانكماشا عن الأعوام السابقة من حيث حجم الناتج المحلي وازدياد معدلات البطالة والفقر والكساد وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتأكل البنية التحتية وتضائل حجمها مقارنة باحتياجات التنمية والنمو السكاني، تشير المؤشرات الاقتصادية لعام 2020 إلى ارتفاع في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي العام وخاصة على الامن الاقتصادي والغذائي حيث أظهر تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ان 76.9% من السكان في غزة يعتمدوا على المساعدات الانسانية.

وبشكل عام فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال 2020 مقارنة بالعام 2019، حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 17.7% بعد أن كانت حصة القطاع حوالي17.9 للعام 2019 و 18.1% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في 2018، بينما وصلت مساهمة المحافظات الشمالية الى 82% من اجمالي الناتج المحلي مما يشكل ثبوتا في النسبة مقارنة بالأعوام 2019 و 2018.
وتعتبر نسبة مساهمة القطاع بالناتج المحلي متواضعة جدا علما بانه يمثل 40% من حجم السكان في فلسطين ومقارنة مع أكبر حصة وصل إليها قطاع غزة والتي كانت في عام 1994 بنسبة بلغت 37.6%، وجاء هذا الانخفاض بسبب استمرار القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص، ومنع القطاع من التصدير بحرية كاملة وخاصة للسلع الزراعية ذات الميزة التنافسية العالية، والحصار الخانق على قطاع غزة، والحروب المتكررة على القطاع والتي اضعفت القاعدة الإنتاجية والاستثمارية وشلت حركتها، بالإضافة الى الاثار السلبية لانخفاض الانفاق الحكومي و لجائحة كورونا والتي اثرت على الاقتصاد المحلي كما العالمي

الناتج المحلي الإجمالي

اتسم العام 2020 بالانكماش بسبب تداعيات ازمة كورونا و ازمة المقاصة و ضعف التمويل والمنح الخارجية وتراجع المعدلات الاقتصادية بشكل عام وانعكس ذلك على حجم النمو الاقتصادي ومعدلاته وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2020 بنحو 11.5% وذلك مقارنةً مع العام2019 بينما شهد الناتج المحلي عام 2019 نموا بلغت نسبته النمو فيه 1.4% مقارنة بالعام 2018 ، بينما انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بنسبة 12% للعام 2020 مقارنة مع العام2019 ليبلغ 2,481.4 مليون دولار مقارنة بنحو 2,830.2 مليون دولار للعام 2019 في حين انه شهد نموا طفيفا جدا بنسبة 0.4% في العام 2019عن العام 2018.
أدى ذلك لأن يتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% عن العام 2019، وذلك نتيجة النمو الطبيعي لانخفاض الناتج المحلي ونمو السكان. في حين ان العام 2019 شهد انخفاض بقيمة 1.2% لنصيب الفرد مقارنة بالعام 2018. بينما انخفض الناتج المحلي لقطاع غزة في العام 2020 بنسبة 15% مقارنة مع العام 2019 في حين انه شهد في العام انخفاض بقيمة 2% فقط عن العام 2018.
والجدير بالإشارة هنا ان نصيب الفرد في قطاع غزة يبلغ فقط 29% من نصيب الفرد في الضفة الغربية. او بمعنى اخر فان نصيب الفرد في الضفة الغربية يساوي اكثر من ثلاث اضعاف نصيب افرد في الضفة الغربية علما بأن عدد سكان الضفة يبلغ مرة ونصف عدد سكان قطاع غزة، أي انه اكثر من سكان غزة ب50% من اجمالي عدد السكان.
حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020 بالأسعار الثابتة في قطاع غزة 2,481.4 مليون دولار أمريكي وبلغت في الضفة الغربية 11,534.0 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 2,830.2مليون دولار لقطاع غزة و 12,998.8 مليون دولار للضفة الغربية للعام 2019 وكما يتضح من الشكل ادناه، حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين 14015.4 مليون دولار أمريكي.

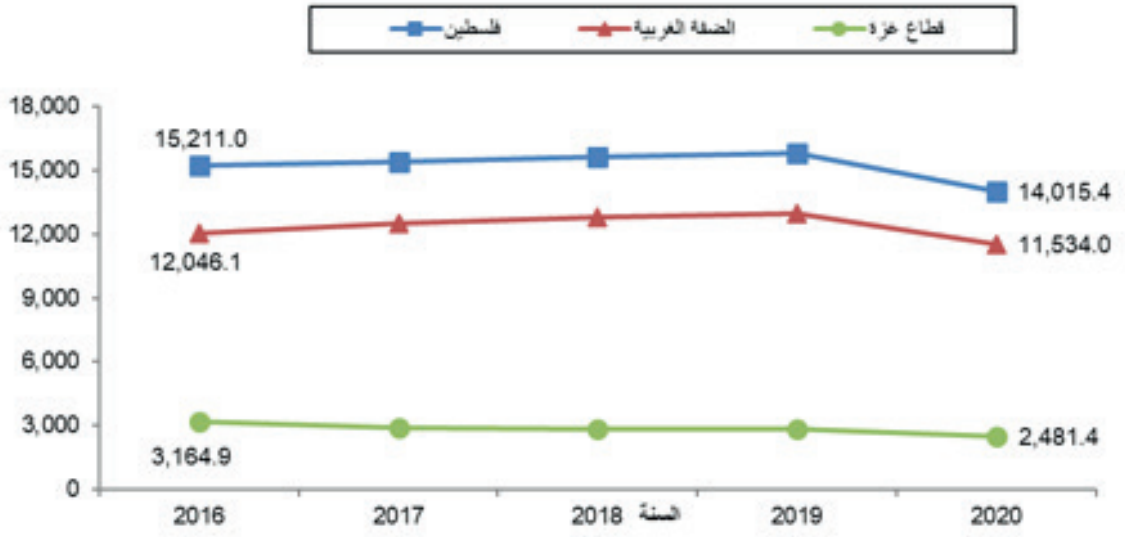

شكل (12): الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2016-2020 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تشير الاحصاءات الرسمية الى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 15% مقارنة مع العام 2019 ليبلغ 1211.9 دولار أمريكي عام 2020 مقارنة مع 1422.2 دولار للعام 2019. بينما انخفضت في الضفة الغربية بنسبة 13% ليصل إلى 4176.1دولار أمريكي مقارنة مع 4822.5 دولار للعام 2019، بزيادة 244.6% عن نصيب الفرد في غزة. أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة يمثل 29% فقط من نصيب الفرد في الضفة الغربية عام 2020، وهي اقل بكثير من النسبة التي كانت عام 2005 والتي بلغت حينها 97.1%. ويمثل هذا دليل واضح على ضعف النشاط الاقتصادي في غزة مقارنة بالضفة الغربية ويعزى ذلك لأسباب كثيرة أهمها أسباب سياسية تتعلق بالحصار الإسرائيلي المفروض إضافة الى تأكل البنية الاقتصادية وانخفاض حجم انفاق المستهلك و زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

شكل(13): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2016- 2020 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

معدلات البطالة

بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فان معدلات البطالة في قطاع غزة شهدت ارتفاعا طفيفا حيث بلغت نسبة البطالة إلى 46.6% خلال عام 2020 مقارنة مع 45.1% خلال عام 2019. وبلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 198 ألف شخص وبحسب تقارير البنك الدولي فان معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً.، بواقع 42.1% بين الذكور مقابل 63.6% بين الإناث. كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية 24-15 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 71.6%، بواقع 66.3% بين الذكور مقابل 92.0% بين الإناث في نفس الفئة العمرية وهي معدلات مرتفعة جدا بكل المقاييس وتؤشر الى حجم الازمة الاقتصادية التي يمر بها القطاع خاصة فيما يخص القطاع الخاص باعتباره المشغل الأكبر حيث يقوم بتشغيل نحو 61%من اجمالي عدد العاملين.

الإنفاق الإستهلاكي النهائي
سجلت قيمة الإنفاق الإستهلاكي النهائي في قطاع غزة انخفاضا نسبته 8.5 % في عام 2020 مقارنة مع عام 2019، لتصل إلى 3,141 مليون دولار أمريكي.

التكوين الرأسمالي الإجمالي (الإستثمار)
سجلت قيمة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) في قطاع غزة انخفاضا نسبته 31.5% في عام 2020 مقارنة مع عام 2019، ليصل 289.8 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 11.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع.
الإدخار
ارتفعت قيمة إجمالي الادخار في قطاع غزة ارتفاعا طفيفا عام 2020 مقارنة بعام 2019 بنسبة 21.3%، لتصل إلى 103.9 مليون دولار أمريكي بالرغم من انخفاض الادخار في الضفة الغربية بنسبة 21.2%.

جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب المنطقة، 2016-2020 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

قطاع غزة					
المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	3,164.9	2,921.4	2,818.9	2,830.2	2,481.4
الانفاق الاستهلاكي النهائي	3,428.3	3,243.4	3,351.0	3,435.0	3,141.0
التكوين الرأسمالي الإجمالي	622.7	560.3	416.4	423.6	289.8
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-849.2	-927.9	-1,016.0	-1,051.9	917.3
الإدخار	422.7	428.6	144.8	84.9	103.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	1,730.8	1,556.6	1,458.3	1,422.2	1,211.9
القيمة بالمليون دولار أمريكي					

كلمة رئيس مجلس الإدراة

خلال عام 2020 لم تشهد الحركة التجارية عبر المعابر أي تغيرات على الواقع المفروض يمكن أن تسهل الحركة التجارية، فكافة معابر قطاع غزة التجارية الرسمية مغلقة باستثناء معبر كرم أبو سالم وهو الوحيد الذي يعمل حتى اللحظة وفق الأليات السابقة لما قبل الحرب على قطاع غزة، فلم يتغير أي شيء من حيث ساعات العمل وعدد الشاحنات الواردة، نوع وكمية البضائع الواردة

.

وما زالت القيود الإسرائيلية على الحركة التجارية تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام والمعدات والماكينات وبعض مواد البناء والتي تدخل فقط بكميات مقننة وفق ألية إعمار غزة لإدخال مواد البناء ومن خلال رصد حركة الشاحنات الواردة عبر معبر كرم أبو سالم فقد بلغت عدد شاحنات الواردة إلى قطاع غزة 96,651 شاحنة خلال عام 2020 مقارنة 95,572 خلال عام 2019 من مختلف الأصناف المسموح دخولها ، وبلغت نسبة الارتفاع في عدد الشاحنات الواردة 1.12% خلال عام 2020، وبلغ متوسط عدد الشاحنات اليومية الواردة 402.

في حين ان البضائع الواردة من معبر رفح في العام 2020 نحو 6742 شاحنة منها 4978 و3793 غذاء مقارنة بنحو 7589 شاحنة واردة عام 2019.

شكل (14): يوضح عدد الشاحنات الواردة الى قطاع غزة من عام 2006 2020-

وعلى صعيد خروج البضائع من قطاع غزة، فقد بلغ عدد الشاحنات الصادرة شاحنة3181، مقارنة بنحو 3146شاحنة في عام 2019 إلى أسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية والخارج، وهذا يمثل 34% من عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة قبل فرض الحصار عام 2007.

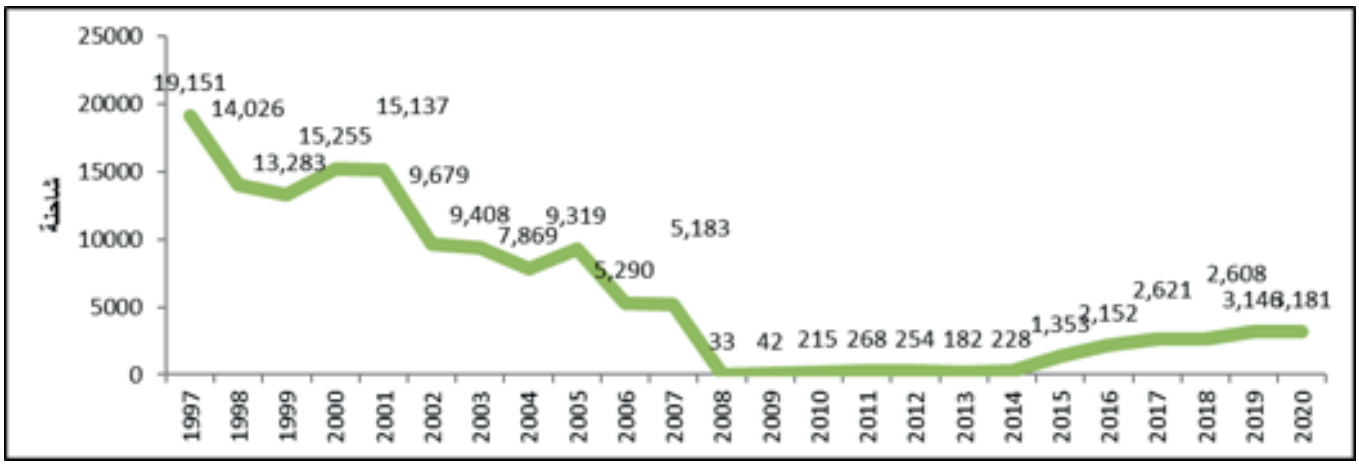

شكل (15): يوضح عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة من عام 1997 2020-

في عام 2020، شهدت الحركة التجارية الصادرة تحسنا طفيفا مقارنة بعام 2019، ويعزى ذلك الى ارتفاع نسبة المبيعات الصادرة الى أسواق الخارجية بنسبة 13% عن العام 2019 خاصة المنتجات الزراعية، بينما شهدت حركة التجار الداخلية الى الضفة الغربية تراجعا بسيطا حيث بلغت عدد الشاحنات الصادرة الى الضفة 2383 في العام 2020 مقارنة بنحو 2441 للعام 2019. هذا وقد كانت السلطات الإسرائيلية قد سمحت في عام 2015 لبعض المنتجات الزراعية والأثاث والملابس بتخطي حدود قطاع غزة لأسواق اسرائيل ورغم كل هذا بقيت صادرات هذه القطاعات متواضعة على مدى السنوات الماضية المنصرمة مقارنة مع السنوات التي سبقت الحصار وذلك لأسباب تتعلق بمعيقات اجرائية وسياساتية وزيادة في تكاليف الشحن بالإضافة الى الحاجة إلى إعادة العلاقات التجارية مع المستوردين في تلك الأسواق.

التقرير الفني لمجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد
للفترة من 1/ 1/ 2020 ولغاية 31/ 12/ 2020

يرصد التقرير السنوي ويوثق أداء مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد للفترة الواقعة بين 1/1/2020 ولغاية 31/12/2020 ، حيث قام المركز بتوثيق ومتابعة جميع نتائج الأنشطة عبر إطار قياس محدد بقيم وبمؤشرات.

1) ملخص لأداء مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد لعام 2020

قدم مركز التجارة الفلسطيني خدمات مختلفة و متنوعة للشركات الفلسطينية في مجال ترويج الصادرات ، المعلومات التجارية وبناء القدرات التصديرية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وساهم عبر الشراكة مع مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص بتحسين بيئة الاعمال لقطاع الصادرات خلال عام 2020، و وشاركت بها الشركات الفلسطينية من معارض ولقاءات اعمال ثنائية ومتعددة التي نظمت خلال عام 2020 استمر تركيز تقديم خدمات المركز المتنوعة للشركات المنتسبة لعضوية المركز

المشاريع والبرامج والأنشطة الذي قام بها المركز خلال عام 2020

تقديم

أثرت جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين ، و قد تفاقمت هذه الآثار بسبب هيكل الاقتصاد الفلسطيني الذي يتكون من 99٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهي في الغالب شركات صغيرة تديرها عائلات تفتقر إلى القدرة والموارد المالية للاستجابة للبيئة الاقتصادية المتغيرة ، حيث أدى ذلك إلى الحد من أنشطتها في السوق و تضييق حجم أعمالها. كما أدت عمليات الإغلاق اللاحقة للأسواق الدولية إلى زيادة وقف معظم أنشطة التصدير والاستيراد، مما أدى إلى انخفاض القدرات الإنتاجية للشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن انخفاض قدرتها على الحفاظ على نفس مستويات التوظيف التي وجدت قبل جائحة كوفيد19- و انخفاض قدرتها على دفع رواتب الموظفين المتبقين. ونتيجة لذلك ، وجد العديد من العمال شبه المهرة وغير المهرة أنفسهم بلا عمل لأن قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على مواصلة الأنشطة أعاقها انخفاض العمليات التجارية وتقلص الإيرادات. و قد تأثرت بعض القطاعات مثل الخدمات، ولا سيما السياحة، بشدة من الإغلاق الكامل لدرجة أن معظم المنشآت إما أغلقت مؤقتًا أو أوقفت عملياتها الرئيسية، وشهدت قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعي انخفاضًا كبيرًا في قدرتها على الأداء مقترن بانخفاض مستويات الطلب والوصول المقيّد إلى الأراضي والأسواق (سواء كانت محلية أو وطنية) مما يؤدي إلى انخفاض مستويات التوظيف، بدءًا من شهر فبراير 2020 واستمر حتى الربع الأول من عام 2021 ،تظهر الدراسات الحديثة لـ (ماس ، 2021) أن تأثير الاقتصاد الكلي لجائحة كورونا تسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر ب 3.2% - 3.4%، و بالمثل عانى الإنفاق الحكومي من آثار مماثلة (انخفاض تقديري في الإنفاق الحكومي على غير القطاع الصحي بحوالي 35٪ ، وهبوط في الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي بنسبة تتراوح بين 36٪ - 33٪). وعليه، يقدر الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2020 بنحو 4.9٪ مقارنة بالربع الأخير من عام 2019 و انفاض بنسبة 3.4% مقارنة بالربع الأول في 2019،و قد أشار بيان صحفي مشترك للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية إلى أن "عام 2020 شهد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12٪ مقارنة بعام 2019. و نتيجة للآثار المبكرة لجائحة كورونا خلال الربع الأول من عام 2020 شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعا بنحو 4٪ مقارنة بالربع نفسه من عام 2019. إلا أن هذا التراجع تعمق مع تداعيات الجائحة، الأمر الذي جعل الحكومة الفلسطينية تتخذ عددا من تدابير الطوارئ التي تعين فرضها، بما في ذلك عمليات الإغلاق الجزئي والكلي". وقد أدى تأثير الإجراءات التقييدية المفروضة إلى تعميق التراجع وصولاً إلى مستويات غير مسبوقة حيث "سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2020 انخفاضًا حادًا بنحو 20٪ مقارنة بالربع المماثل من العام السابق"، رغم كل هذه التحديات والعقبات قام بالمركز بالعديد من المشاريع والبرامج والفعاليات تمثلت فيما يلي :

أولا:مشروع الاقتصاد الاخضر الممول الإتحاد الأوروبي

"خلق بيئة ممكنة للاقتصاد الاخضر في في القطاعات الاقتصادية ، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والاجراءات والشراكة بين جميع القطاعات ، وترسيخ مفاهيم الشراكة بين القطاع العام والخاص لمارسة خضراء صديقة للبيئة ، حتى تتمكن منتجاتنا الخضراء دخول الاسواق العالمية والاقليمية"

أهم الأنشطة :

1 دراسات متخصصة عن التجارب الدولية الاقليمية والدولية
2 عمل جلسات مكثفة مع جميع قطاعات المجتمع لرفع الوعي بأهمية الممارسات الخضراء على الاقتصاد الوطني
3 تنظيم العديد من البعثات الدراسية المتخصصة إلى الدول الاوروبية والعربية لدراسة تجاربهم في الاقتصاد الاخضر
4 عمل خطط اعمال متخصصة للعديد من الشركات الفلسطينية على مستوى الوطن ، والتعرف على احتياجاتهم وتقديم لهم الدعم الفني واللوجستي اللازم ليكون أكثر معرفة وتوجها في الاقتصاد الاخضر ، حيث اهم هذه القطاعات اندرجت تحت القطاع الزراعي ، والقطاع السياحي ، وقطاع الصابون والكيمائية
5 عمل دراسات متعمقة عن تجربة فرنسا والمانيا والسويد .
6 اعداد ورقة سياسيات متخصصة ضمن مجلس الصادرات الفلسطينية
7 اعداد دليل سياسيات للمارسة الخضراء .
8 حصول العديد من الشركات الفلسطينية المستفادة من المشروع على شهادات جودة ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر
9 التعاقد والاستعانة مع مستشاريين دوليين لنقل الخبرات والمعارف في مجال الاقتصاد الاخضر .
10 عمل العديد من الحملات الترويجية للمارسة الخضراء في القطاع السياحي .

أهم النتائج :

1 بناء وعي وثقافة الممارسات الخضراء لدي العديد من فئات المجتمع الفلسطيني .
2 تحويل العديد من الشركات المشاركة في المشروع الى انتاج منتجات خضراء والسعي لوجود منافذ تصدير وتسويق لها
3 مشاركة القطاع العام والخاص في التوجهات الدولية انعكس على فتح نوافذ عديدة لمشاريع مشابهة في الوطن
4 عقد اتفاقيات عديدة مع مؤسسات شريكة عربية ودولية تسعى لنشر مفاهيم وممارسة الإقتصاد الاخضر
5 اعداد رزمة من الاجراءات والدلائل المرشدة الاقتصاد الأخضر
6 بناء صور ذهنية وبصرية مميزة عن القطاع السياحي الفلسطيني
7 حصول العديد من الشركات على شهادات جودة تدعم وجودها في الاسواق الاقليمية والدولية ضمن توجهات الاقتصاد الاخضر
8 اعداد منصة متخصصة في الاقتصاد الاخضر وممارساته على وسائل التواصل الاجتماعي حقق تواصل ومشاركاته وصلت بالالاف .
9 توسيع المدراك لدي القطاعات الاكاديمية والاستشارية باهمية اعداد الدراسات والتعمق في هذا النوع من التوجهات العالمية
10 تشكيل لجنة هي الاولى من نوعها لمتابعة تنفيذ انشطة المشروع والعمل على خلق قانون جديد مختص بالصادرات الخضراء

ثانيا : مشروع مع منظمة الأغذية العالمية " الفاو"

الهدف العام "إصلاح وتطوير الأسواق وسلاسل القيمة ومنظمات المنتجين "

أهم الأنشطة :

1 - اصدار تقرير متخصص بشكل شهري عن اهم المنتجات الزراعية المصدرة والمستوردة والمباعة في الضفة والغربية وقطاع غزة
2 - عقد العديد من اللقاءات الثنائية المرئية بين القطاعات الزراعية في الضفة وغزة بين كلا طرفي البيع والشراء
3 - عمل بعثة تجارية متخصصة للمزارعين من محافظات الوطن للأردن .
4 - عمل لقاءات ثنائية مع السوق الكويتي والقطري لمصدري المنتجات الزراعية في قطاع غزة والضفة الغربية
5 - تطوير العديد من سلاسل القيمة الزراعية .

النتائج :

1 - وجود فرص تسويقية للمنتجات الزراعية في الاسواق المستهدفة.
2 - زيادة حجم التبادل التجاري بين قطاع غزة والضفة الغربية في بعض المنتجات الزراعية وخصوصا منتجات التمور.
3 - وجود قاعدة بيانات عن حجم التجارة الداخلية والخارجية لقطاع غزة والضفة الغربية لصادرات واردات المنتجات الزراعية.
4 - معرفة التحديات والفرص المتاحة في سوق الأردن للمنتجات الزراعية.

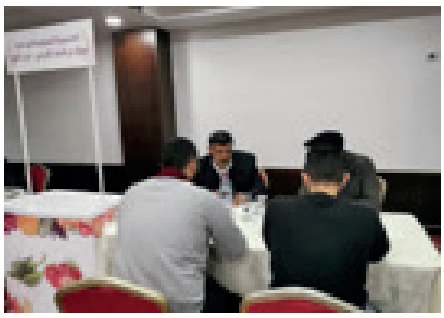

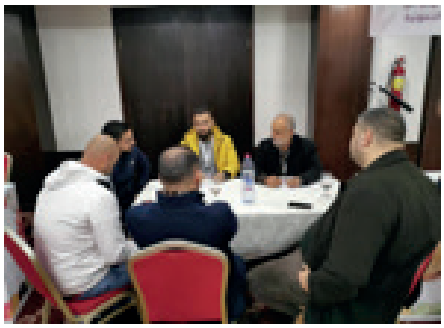

ثالثا : مشروع grow : ممولة من الوكالة الكندية

الهدف العام " توليد فرص الدخل للنساء والشابات في الضفة الغربية - GROW". يستجيب المشروع بشكل مباشر لاحتياجات التنمية والتحديات التي تواجه رائدات الأعمال من النساء والشابات في الضفة الغربية ، مع التركيز بشكل خاص على سلاسل قيمة معالجة الأغذية الزراعية المختارة ، وركز المشروع على ثلاث حلقات مترابطة:
1) تقليل الحواجز أمام ريادة الأعمال التي تواجهها المرأة ؛ 2) تعزيز الفرص لرائدات الأعمال من أجل إنشاء و / أو تنمية أعمال تجارية مستدامة بنجاح ؛ (3) تعزيز الفرص لرائدات الأعمال ، وخاصة الشابات ، لدعم اعتماد الطاقة المتجددة في سلاسل القيمة المستهدفة.

أهم الأنشطة :

1 .المساعدة الفنية: والتي تتضمن تقديم الدعم إلى 10 مستفيدات تغطي عددًا من التدخلات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، المساعدة في تحسين جودة منتجاتهن ومظهرها ، وتحسين تواجدهن التسويقي على وسائل التواصل الاجتماعي ، والحصول على التعبئة والتغليف اللازمة ، والباركود لمنتجاتهن ... إلخ.
2 . التدريب وبناء القدرات: وهذا يشمل تزويد المستفيدات بالتدريب اللازم لزيادة مهاراتهن وقدراتهن من أجل المساعدة في نهاية المطاف على تحسين وعيهن وتزويدهن بالأدوات اللازمة للمنافسة والنجاح. خلال هذه المرحلة ، تلقت المستفيدات تدريبًا على التسويق الرقمي ؛
3 . الروابط التسويقية: يعتبر هذا جانبًا رئيسيًا من معالم المشروع ويعمل على ربط المستفيدات مباشرة بشركات التسويق والمستوردين المهتمين لمساعدتهن على الوصول إلى أسواق التصدير الدولية لمنتجاتهن.

أهم النتائج :

1 - بناء علامات تجارية للمنتجات النسوية المستهدفة
2 - بناء هوية بصرية وذهنية المنتجات النسوية المستهدفة
3 - ربط المنتجات المستهدفة بالسوق المحلي وفتح آفاق بالاسواق الخارجية
4 - تطوير قدراتهم ومهارتهم لمواكبة التغيرات المتسارعة في السوق والانتاج

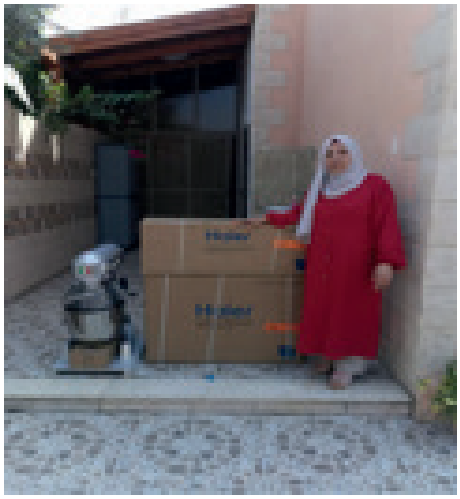

رابعا : مشروع بدعم من برنامج الانمائي UNDP

" بناء القدرات لتطوير الأعمال للمنطقة الصناعية في أريحا"

الأنشطة :

1. دعم تطوير المنتجات لجميع المستأجرين المستهدفين ؛
2. ترويج تسويقي لجميع المستأجرين المستهدفين.
3. تطوير محتوى بوابة المنطقة الصناعية الزراعية في اريحا

النتائج :

1 - تطوير قدرات المصانع والشركات في المنطقة الصناعية
2 - فتح أسواق وفرص تسويقية الاسواق العربية والخارجية
3 - وجود منصة وبوابة للمنطقة الصناعية بشكل يوضح ماهية الشركات ومنتجاتها .

خامسا : تطوير بيئة الاعمال للقطاعات الزراعية والقطاعات المساندة لتطبيق ممارسات الاقتصاد الاخضر ممول من الوكالة الألمانية GIZ

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذجا جديداً من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو ويعتمد على المعرفة بالاقتصاديات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي من أجل الحفاظ على حق الأجيال القادمة في التنمية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحسين حالة الرفاه البشرى والعدالة الاجتماعية. تنبع أهمية الاقتصاد الأخضر من خلال تبنيه مشروعات تعنى بالاستدامة والتي بدورها تزيد من فرص العمل والحد من البطالة حيث تشير العديد من الدراسات إن الاستثمارات الخضراء تميل إلى التوظيف بكثافة أكثر على المدى القصير والمتوسط.

هذا ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ظروفا تمكينيه معينة على المستوى الوطني مثل تغيير السياسات المالية وتقليل الدعم المضر بالبيئة واستخدام أدوات جديدة مبنية على السوق وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات خضراء فضلا عن كفاية وتحسين التشريعات الوطنية لتنظيم التحول نحو الوظائف الخضراء، وضرورة تعزيز الوعي البيئي من خلال الإعلام والإرشاد المهني و بهذا الخصوص نفذ مركز التجارة الفلسطيني - بال العديد من الأنشطة التي أدت الى التعرف على خبرات دول عربية شقيقة في مجال وضع السياسات الخضراء ، او تم مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد دراسة وتحليل التحديات وضع اطر وسياسات تنظمية مع كافة الشركاء من القطاع الخاص و العام تمهيدا لوضع أسس و اطر سياسات لبعض القطاعات الاقتصادية المهمة في فلسطين لتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بهدف التصدير للأسواق الخارجية التي بها طلب على المنتجات الاخضراء حيث تم تنظيم العديد من الفعاليات :

1 - مسابقات تنافسية على افكار ريادية في مجال الطاقة المتجددة في قطاع غزة
2 - اعداد مزارع مثالية تتعامل مع الممارسات الصديقة للبيئة
3 - عمل دراسات وتقارير عن أهمية الممارسات البيئة السليمة
4 - مساعدة العديد من الشركات فنيا وماليا لكي تواكب احتياجات الاقتصاد الأخضر
5 - بناء قدرات الشركات من خلال دورات تدريبة متخصصة
6 - عمل خطط عمل في اهم الاحتياجات والتداخلات المطلوبة لممارسة حقيقة للاقتصاد الأخضر

سادسا :دعم النمو الاقتصادي من خلال سلاسل القيمة الزراعية المحسنة في الضفة الغربية بدعم من منظمة الاغذية العالمية "الفاو "

حيث ركز على بناء شركات التسويق الزراعي المختلفة ثم تطور ليخدم اتحاد الجمعيات الزراعية الذي يخدم فئات عديد من المزارعين في محافظات الوطن "

أهم الأنشطة والفعاليات التي قام بها المركز :

1 - دراسات تسويقية لسوق قطر والامارات
2 - بعثات تجارية ولقاءات ثنائية بين السوق القطري والاماراتي والفلسطيني
3 - اصدار تقارير تجارية متخصصة عن الاسواق المستهدفة
4 - المشاركة في المعارض الاقليمية مثل معرض جلف فود
5 - عمل العديد من الفعاليات والحملات الترويجية للمنتجات الفلسطينية الزراعية
6 - بناء قدرات الجمعيات والشركات الزراعية.
7 - اصدار تقارير شهرية متخصصة عن حركة المنتجات الزراعية بالنسبة للوردات والصادرات لمدة عامين
8 - دعم جائزة المصدر في اخر نسختين ، حيث كانوا رعاة للقطاع الزراعي

أهم النتائج التي تحققت :

1 - بناء وتطوير قدرات العديد من الشركات والجمعيات الزراعية
2 - وجود فرص تسويقية وتصديرية للمنتجات الزراعية الفلسطينية بالاسواق المستهدفة
3 - وجود قاعدة بيانات تفصيلة كمرجع للمصدرين والمنتجات المسهتدفة
4 - عمل قاعدة جديدة من الزبائن المحتملين للمصدرين الفلسطينين في اسواق الخليج وشرق اسيا ودول امريكا اللاتينية وذلك من خلال مشاركة الشركات والجمعيات الزراعية في الفعاليات الاقليمية، حيث تم عقد العديد من لقاءات الأعمال من الشركات والفلسطينية والعديد من دول العالم .
5 - تطوير سلاسل القيمة للعديد من المنتجات الزراعية المستهدفة في مجالي الجودة والتعبئة والتغليف
6 - بناء وتطوير خبرات وقدرات الجمعيات الزراعية في مجالي التسويق والترويج
7 - هناك العديد من الكميات التي صدرت وبيعت لهذه الاسواق نتيجة لتوفير جسور التسويق والترويج الذي بنيت من خلال التداخلات الترويجية المتعددة الذي نظمها المركز .

سابعا : تعزيز طلب ووصول المعلومات التجارية و الفرص التصديرية لشركات الفلسطينية

فيما يخص المعلومات التجارية، شهد عام 2020 تقديم عدد كبير من خدمات المعلومات زيادة،وقدمت مركز التجارة الفلسطيني العديد من خدمات المعلومات التجارية التي تتعلق بالفرص التصديرية و دراسات الاسواق ، حيث اعد المركز و نشر عدة دراسات تسويقية متميزة و بها معلومات عن كافة التفاصيل التي تخص الطلب على منتجات محددة في عدة أسواق أوروبية كفرنسا و هولندا و المانيا و أسواق عربية مثل الكويت وقطر عمان و الاردن . و تميزت هذه الدراسات بانها تحتوي على معلومات عن مستوردين محتملين ، فدراسة سوق لسلطنة عُمان تحتوي على معلومات تفصيلية للسوق

ثامنا : تحويل فرص السوق العالمية إلى صادرات فلسطينية مستدامة.

يحرص مركز التجارة الفلسطيني على دعم الصناعة الفلسطينية للمشاركة في المعارض الخارجية المتخصصة بهدف زيادة حجم الصادرات والمساهمة بنمو وزيادة مصادر الدولة وتوفير فرص عمل للشباب. وتأتي أهمية المشاركة في المعارض الدولية وخصوصا المتخصصة في قطاعات اقتصادية مختلفة، حيث أن هذه المشاركة تتيح للشركات الفلسطينية فرصة للبحث عن وكلاء للتسويق في الدول المستضيفة و لقاءات اعمال والتعرف على المنتجات المنافسة وتطورها ومقارنتها بالمنتجات الفلسطينية ومتابعة الجديد من المعدات والمواد الاولية مما يساهم في تطور الصناعات الفلسطينية، كما ان المشاركة في المعارض الدولية ولقاءات الاعمال من الادوات المهمة لتسويق المنتج والتعريف به على المستويين الاقليمي والدولي.
ويسعى المركز بشكل فاعل بمواصلة دعم المنتج الوطني للمشاركة في الاحداث التجارية الخارجية من خلال توفير مصادر تتحمل جزء كبير من تكاليف المشاركة في هذه الاحداث التجارية لان ذلك يساهم في فتح قنوات جديدة لانتشار المنتج الفلسطيني ويساعد الشركات على مواصلة المشاركة رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، وأهم الفعاليات التي نظمها المركز تمثل فيما يلي

معرض غذاء الخليج – Gulfood 2020

يعد معرض غذاء الخليج « Gulfood »، الفعالية السنوية التجارية الكبرى في قطاع الأغذية والمشروبات على مستوى العالم، وتم تنظيم المعرض لعام 2020 في مركز دبي التجاري العالمي ،وشارك في المعرض الاف من العارضين من العشرات من الدول ، و اطلع مصنعو الأغذية العالميون على احدث ما بتكرته المعرفة في مجال تصنيع الاحتياجات الغذائية المتنامية في في العالم ، ورغم جائحة كوررنا الا أنه هناك العديد من النجاحات والانجازات تم تحقيقها في هذه الفعالية الدولية.
وقدم العارضين من شركات محلية وإقليمية وعالمية باقة متنوعة من أحدث منتجاتهم وحلولهم الرامية لمواكبة احتياجات قطاع الأغذية سريع النمو في المنطقة لاكثر من 98 الف زائر، حيث سلطت أجنحة مختلف بلدان العالم من الغرب إلى الشرق الأقصى، الضوء على مدى تكيف شركاتها القائمة والناشئة في قطاع الأغذية والمشروبات بما يواكب متطلبات القطاع بما في ذلك الشركات الفلسطينية المشاركة . تم تنظيم مشاركة 12 شركة من القطاع الزراعي و الغذائي في معرض غذاء الخليج 2020 في دبي، وكانت النتائج كما يلي :

- 85% من الشركات المشاركة أبدت رضها عن المشاركة و نتائج المعرض.
- عقد صفقات خلال المعرض بحوالي 5 مليون دولار.
- دخول أسواق جديدة لعدد من الشركات كسوق الهند ونيجريا وجنوب افريقيا.

معرض انوجا Anuga 2020

يتعبر معرض انوجا (Anuga) من اكبر المعارض المتخصصة العاليم صناعة الأغذية والمشروبات العالمية ، ويعقد في المانيا في كولونيا في الفترة من 22 إلى 26 سبتمبر 2020. وقد حضر اكثر من عارض من 106 دولة. ركز المعرض التجاري على المنتجات ا والاتجاهات المبتكرة والمفاهيم الموجهة نحو المستقبل ، و قد ا سبعة من كبرى الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع المنتجات ال والزراعية من خلال مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد تشارك في ال ،حيث يستمر المعرض لمدة خمس ايّام وبمشاركة دولية فاعلة حي عدد الشركات العارضة لهذا العام 8200 شركة من تكثر من 130 دولة.

النتائج:

- تم عقد ما يقارب 750 لقاء وزوار على مدار خمسة ايام عدد اللقاءات الجدية 54 لقاءا
- صفقات محتملة 5 قيمتها 450 ألف دولار
- 90% من الشركات المشاركة عبر عن رضها عن المشاركة و رغبتها في المشاركة السنة القادمة من خلال بال تريد.

تاسعا : فتح أفاق تسويقية وفرص تصديرية في كلا من دولة ماليزيا وأندونيسا بدعم من اللجنة الرباعية

الهدف العام : " زيادة التبادل التجاري بين السوق الفلسطيني وأسواق شرق اسيا "
الانشطة :
1 - عمل لقاءات أعمال ثنائية بين الشركات الفلسطينية والشركات الماليزية والأندويسية في قطاعات تصديرية عديدة عبر وسائل الاتصال المرئي
2 - بناء قدرات الشركاء الفلسطينية في مهارات التسويق الالكتروني
3 - عمل جلسات متعددة مع الاطر الناظمة للتجارة والقطاع الخاص في كلتا الدولتين

النتائج الأولية :

4 - تبادل أكثر من 20 شركة من الطرفين المعلومات وبناء جسور التواصل
5 - تطوير معارف الشركات الفلسطينية في السوق الاسيوي
6 - وجود احتمالية تبادل تجاري لأكثر من خمس شركات من قطاعات عديدة

عاشرا : دعم المنتج الوطني

قام مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) بالشراكة مع مؤسسة أوكسفام وبتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي والوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية بتنفيذ حملة "بلدي أطيب" من خلال برنامج العدالة الاقتصادية والذي يهدف الى حماية وتأمين سبل العيش للنساء والرجال المهمشين من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق لصغار المزارعين والمزارعات والتطوير العادل للإنتاج الزراعي وأنظمة السوق بالإضافة إلى تحسين وتسهيل دخول المنتجين الصغار إلى الأسواق.
على وجه الخصوص تهدف حملة "بلدي أطيب" إلى زيادة التوعية بجودة المنتج الفلسطيني وتوافره في السوق الفلسطيني وضرورة التأثير على الأنماط الشرائية للمستهلك الفلسطيني لتقديم خيار شراء المنتج الفلسطيني على المنتجات غير الفلسطينية الأخرى المتوافرة بالسوق الفلسطيني. الأمر الذي يؤدي بالمحصلة إلى ارتفاع مستدام في الدخل والذي سيساعد في تعزيز الربح والإنتاجية للفئات الزراعية الثلاثة المستهدفة ضمن هذه الحملة: فئة الخضار والفواكه الطازجة، فئة الأغذية المصنعة وفئة منتجات الألبان وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسن اقتصادي واجتماعي داخل المجتمع.
ساهمت الحملة في تثقيف المستهلكين حول المنتجات المستهدفة وتوجيههم نحو شراء هذه المنتجات من خلال حملة تسويقية توعوية. كما استهدفت الحملة المنتجين بما فيهم المصنعين، والمزارعين والجمعيات والمنشآت الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص على عدة أصعدة:

أولا: زيادة التوعية والالتزام تجاه المعايير الفلسطينية للجودة وعرض المنتجات من خلال تحديد مصدر وهوية المنتج. فإن الحصول على طعم طازج ومميز هو سبب رئيسي لشراء المنتج المحلي.

ثانيا: عملت الحملة على تسويق المنتجات الفلسطينية من خلال مجموعة كبيرة من الأدوات والفعاليات التي تم تنفيذها في السوق المحلي.
ثالثا: أطلقت الحملة منصة تجارة الكترونية (Balady.ps) ، متخصصة في ترويج وبيع المنتجات الوطنية الفلسطينية بكافة فئاتها، من اجل دعم المنتجين الفلسطينيين من أصحاب المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، وتمكينهم من الوصول للمستهلكين المحليّين عبر شبكة توصيل فعّالة تغطي جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة الرئيسية في مرحلتها الأولى.
حملة "بلدي أطيب" بإمكانها تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال المساهمة في خلق وتعزيز ثقافة شراء المنتجات المحلية (البلدية) والتي تضاهي في جودتها المنتجات الاخرى. كذلك الأمر، عبر منصة (Balady.ps) التفاعلية يستطيع المنتجون من خلال متاجرهم الافتراضية عرض وترويج وبيع منتجاتهم (فقط التي تمتثل للمواصفات والمقاييس الفلسطينية) والوصول الى قاعدة زبائن المنصة المحتملين.

الأنشطة والفعاليات:

1 - تطوير مواد ترويجية رقمية من (مقاطع فيديو صغيرة، ملصقات) لحملة بلدي أطيب ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك من أجل الترويج للمنصة الالكترونية قبل انطلاقها.

2 - بث إعلانات عن حملة بلدي أطيب عبر الراديو والتليفزيون:
حيث تم بث اعلانات مكثفة على جميع وسائل الاعلام المسموع والمرئية من اجل رفع وعي المواطن بأهمية استهلاك المنتجات الوطنية ودعمها

3 - التشاركية مع القطاع في دعم المنتجات الوطنية
انطلاقا من الدور الوطني الذي يقوم به المركز ، وايمانا منه في أهمية رفع الوعي بأهمية دعم المنتجات الوطنية مع جميع فئات المجتمع ، فقد دأب على بناء شراكات مع العديد من اللاعبين في القطاع العام والخاصة وذلك لتوحيد الجهود وتكامل الأدوار

منصة "بلدي" للتجارة الإلكترونية balady.ps:

أطلق مركز التجارة الفلسطيني بال تريد بالشراكة مع مؤسسة أوكسفام منصة بلدي وهي منصة تجارة إلكترونية متخصّصة بتسويق المنتجات الوطنية الفلسطينية فقط وهي عبارة عن حلقة وصل بين البائع والمشتري بتوفير المنتجات الزراعية الفلسطينية بكافة أشكالها وأنواعها بأرخص سعر وأفضل جودة، حيث ضمت هذه المنصة 45 متجر من

فئة الإنتاج الغذائي والزراعي عبر انشاء متجر الكتروني خاص والوصول الى المستهلك الفلسطيني عبر شبكة توصيل فعّالة تغطي كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

الهدف من المنصة:

دعم صغار المنتجين والفلاحين والمزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة التي باتت تصارع البقاء في ظل جائحة كورونا وتسهيل وصول المنتجات الفلسطينية إلى المستهلك.

النتائج:

1. توفير المنتجات الزراعية الفلسطينية بكافة أشكالها وأنواعها بأرخص سعر وأفضل جودة.
2. ساعدت على توفير سوق جديدة ومفتوحة أمام كل المنتجات الفلسطينية.
3. الوصول إلى زبائن أكثر وتحقيق مبيعات أكبر.

213 + منتج متاح
45 بائع
135 زبون
87 تصنيف

https://www.balady.ps
https://www.facebook.com/Balady.Palestine
https://www.facebook.com/baladiatyab

التقرير المالي

مركز التجارة الفلسطيني – بالتريد

القوائم المالية

31 كانون الأول 2020

إرنست ويونغ
صندوق بريد 1373
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف : 22421011 970+
فاكس: 22422324 970+
www.ey.com

نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى أعضاء الجمعية العمومية لمركز التجارة الفلسطيني–بالتريد

الـرأي

لقد دققنا القوائم المالية لمركز التجارة الفلسطيني–بالتريد (المركز) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2020 وقائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة الفلسطيني –بالتريد كما في 31 كانون الأول 2020 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المركز وفقاً لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية، عن تقييم قدرة المركز على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية المركز أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمركز.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة المركز على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المركز في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس إدارة المركز فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم 2012/206

إرنست ويونغ

عبد الكريم محمود
رخصة رقم 2017/101

رام الله – فلسطين
14 تشرين الأول 2021

قائمة المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2020

	إيضاح	2020 دولار أمريكي	2019 دولار أمريكي
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات ومعدات	3	609,214	646,538
حق استخدام أصول		5,836	11,671
		615,050	658,209
الموجودات المتداولة			
مستحق من جهات مانحة	4	547,322	1,014,767
موجودات متداولة أخرى	5	43,209	57,478
النقد والنقد المعادل	6	113,731	234,915
		704,262	1,307,160
مجموع الموجودات		1,319,312	1,965,369
صافي الموجودات والمطلوبات			
صافي الموجودات			
صافي الموجودات غير المقيدة		96,753	552
مجموع صافي الموجودات		96,753	552
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	7	237,230	209,878
إيرادات مؤجلة	8	3,632	6,174
مطلوبات عقود الإيجار		6,177	12,009
		247,039	228,061
المطلوبات المتداولة			
منح مقيدة مؤقتاً	9	725,898	1,235,934
مطلوبات متداولة أخرى	10	249,622	500,822
		975,520	1,736,756
مجموع المطلوبات		1,222,559	1,964,817
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		1,319,312	1,965,369

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

	إيضاح	2020 دولار أمريكي	2019 دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً	9	815,945	1,253,587
إيرادات مؤجلة متحققة	8	2,542	1,032
رسوم العضوية	11	31,786	95,758
إيرادات الاشتراكات	12	242,070	313,617
فروقات عملة		2,542	(2,675)
إيرادات أخرى	13	83,052	101,733
		1,177,937	1,763,052
المصاريف			
مصاريف البرامج	14	(797,945)	(1,253,587)
مصاريف إدارية وعمومية	15	(91,980)	(217,103)
مصاريف المعارض		(148,184)	(400,950)
إستهلاكات		(43,159)	(72,102)
منح مشطوبة		–	(225,521)
مصاريف تمويل		(468)	(803)
مجموع المصاريف		(1,081,736)	(2,170,066)
الزيادة (النقص) في صافي الموجودات		96,201	(407,014)
صافي الموجودات في بداية السنة		552	407,566
صافي الموجودات في نهاية السنة		96,753	552

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

	إيضاح	2020 دولار أمريكي	2019 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل:			
الزيادة (النقص) في صافي الموجودات		96,201	(407,014)
تعديلات:			
استهلاك ممتلكات ومعدات		37,324	66,267
إيرادات مؤجلة متحققة		(2,542)	(1,032)
مخصص تعويض نهاية الخدمة		39,027	57,160
منح مشطوبة		–	225,521
استهلاك حق استخدام أصول		5,835	5,835
مصاريف تمويل		468	803
أرباح بيع أصول ثابتة		–	(12,103)
		176,313	(64,563)
التغير في رأس المال العامل:			
مستحق من جهات مانحة		467,445	666,798
موجودات متداولة أخرى		14,269	(20,837)
منح مقيدة مؤقتاً		(510,036)	(721,668)
مطلوبات متداولة أخرى		(251,200)	(196,000)
دفعات مخصص تعويض نهاية الخدمة		(11,675)	(12,223)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل		(114,884)	(348,493)
أنشطة الاستثمار:			
شراء ممتلكات ومعدات		–	(5,766)
بيع ممتلكات ومعدات		–	12,103
صافي النقد من أنشطة الاستثمار		–	6,337
أنشطة التمويل:			
دفعات إيجار		(6,300)	(6,300)
النقد المستخدم في أنشطة التمويل		(6,300)	(6,300)
النقص في النقد والنقد المعادل		(121,184)	(348,456)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		234,915	583,371
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	6	113,731	234,915

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2020

1. عام

تأسس مركز التجارة الفلسطيني–بالتريد ("المركز" أو "بالتريد") في عام 1998 كجمعية غير ربحية تحت رقم تسجيل (B222RA/). ان لدى المركز واعضاؤه رؤية وطنية قيادية تقوم على تطوير الصادرات كقوة رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام. يروج المركز لبيئة عمل تنافسية ومشجعة ويعمل على تطوير التنافس التجاري من خلال الارتقاء بالتصدير ودراسة السوق وبناء القدرات. يمارس المركز نشاطاته من خلال مكتبيه في الضفة الغربية وقطاع غزة ويضم 210 عضو من القطاع الخاص.

تم إقرار القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 من قبل مجلس إدارة المركز بتاريخ 7 تشرين الأول 2021.

2. السياسات المحاسبية

1,2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

لا تتضمن معايير التقارير المالية الدولية إرشادات محددة للمعالجات المحاسبية وعرض القوائم المالية للمؤسسات غير الربحية. ان السياسات المحاسبية استندت على معاملات متشابهة والمبادئ العامة لمعايير التقارير المالية الدولية المفصلة في الإطار العام لتلك المعايير.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للمركز.

2,2 التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019، باستثناء أن بالتريد قامت بتطبيق التعديلات التالية ابتداءً من 1 كانون الثاني 2020:

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3): تعريف "الأعمال"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تعريف "الأعمال" في معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) "اندماج الأعمال"، لمساعدة المنشآت على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف "الأعمال" أم لا. توضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، تلغي تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف توجيهات لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتضييق تعريفات الأعمال والمخرجات، وادخال اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

تم تطبيق التعديلات على المعاملات التي تكون إما اندماج الأعمال أو استحواذ على الأصول التي يكون تاريخ استحواذها في أو بعد بداية أول فترة ابلاغ سنوية التي بدأت في أو بعد 1 كانون الثاني 2020. وبالتالي، لم يتعين على المركز إعادة النظر في هذه المعاملات التي حدثت في فترات سابقة. يسمح بالتطبيق المبكر لهذه التعديلات ويجب الإفصاح عنها.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمركز.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8): تعريف "الجوهري"

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8)– السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو "جوهري" ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفاءها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة ".

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمركز.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (7)

إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 7 تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة من عدم التيقن بشأن توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي بسعر فائدة خالي من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة للغاية وما إذا كان من المتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة للغاية.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للمركز.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "الايجارات" –تخفيضات أو تأجيلات الايجار المتعلقة بوباء COVID–19

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بتاريخ 28 أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "الايجارات" والتي تتعلق بتخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء COVID–19. تمنح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجر من تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) حول التعديلات المحاسبية لعقود الايجار على تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID–19. يتعلق هذا التعديل بتخفيض لدفعات الايجار المستحقة قبل 30 حزيران 2021. كحل عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم اعتبار تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء COVID–19 كتعديل على عقد الإيجار.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 حزيران 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمركز.

المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم المركز بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف الحق لتأجيل التسوية،

- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود عند تاريخ اعداد القوائم المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023.

إشارة الى الإطار المفاهيمي – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) اندماج الأعمال – إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام 1989 ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في آذار 2018 دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (3) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day 2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (21) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمركز.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في قائمة الارباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022 على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمركز.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر.

لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمركز.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية – اختبار '10%' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من 2018–2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولي رقم (9). يوضح التعديل الرسوم التي يأخذها المركز بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

يقوم المركز بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي يطبق فيها المركز التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمركز.

2,3 الأسس والتقديرات

إن إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. ان عدم التأكد من هذه التقديرات والافتراضات قد يؤدي الى نتائج تتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للموجودات او المطلوبات المتضررة في الفترات المستقبلية. إن التقديرات المتضمنة في القوائم المالية كانت على النحو التالي:

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم إدارة المركز بإعادة تقييم الأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات وتقوم بإجراء التعديلات في نهاية كل سنة مالية.

توزيع المصاريف

يتم توزيع المصاريف بين المشاريع والأنشطة الإدارية والعامة بناءً على تقديرات الإدارة.

تعتقد الإدارة أن الأسس والتقديرات المستخدمة معقولة.

2,4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إيرادات المنح

تعهدات المانحين غير المشروطة هي تلك التعهدات التي يعطيها المانح للمركز دون وجود أية شروط مسبقة والتي يجب القيام بها قبل الحصول على المنحة.

يتم الاعتراف بإيرادات المنح من تعهدات المانحين غير المشروطة كما يلي:

- يتم الاعتراف بالمنح غير مقيدة الاستخدام بهدف معين أو وقت محدد كإيراد عند الحصول على تعهد غير مشروط من المانح.
- يتم الاعتراف بالمنح المقيدة مؤقتاً والمخصصة لتنفيذ غرض معين أو مرتبطة بمرور زمن محدد كإيراد عند تنفيذ هذا الغرض أو مرور الزمن المحدد.

الإيرادات المؤجلة

يتم تسجيل التبرعات المتعلقة بالممتلكات والمعدات بالقيمة العادلة كإيرادات مؤجلة في القوائم المالية ويتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس منتظم على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

رسوم العضوية

يتم تسجيل رسوم العضوية عندما يكون من المحتمل تحصيلها. تظهر رسوم العضوية المحتمل تحصيلها في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات. تظهر رسوم العضوية التي يتم استلامها مقدماً كإيراد مؤجل في قائمة المركز المالي.

إيرادات الاشتراكات

يمثل هذا البند اشتراكات الأعضاء في المعارض والمؤتمرات المختلفة. يتم تسجيل رسوم إيرادات الاشتراكات عند نقطة معينة من الزمن عند انعقاد الفعالية. تظهر إيرادات الاشتراكات في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

تحقق المصاريف

يتم قيد المصاريف عند حدوثها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

تصنيفات المتداول وغير المتداول من الموجودات والمطلوبات

يقوم المركز بعرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي على أساس تصنيفها كمتداولة أو غير متداولة. تكون الموجودات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع أن تتحقق أو يتم بيعها أو استهلاكها في عمليات التشغيل العادية.
- محتفظ بها لغرض المتاجرة.
- من المتوقع أن تتحقق خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.
- النقد والنقد المعادل باستثناء النقد المقيد لأغراض التبادل أو المستخدم لتقسيط مطلوبات لا تتجاوز فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

أما باقي الموجودات الأخرى فيتم تصنيفها موجودات غير متداولة.

تكون المطلوبات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع تسديدها ضمن عمليات التشغيل العادية.
- محتفظ بها لغرض المتاجرة.
- مستحقة الدفع ضمن فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.
- لا يوجد قيود أو شروط لتأجيل تسديد المطلوبات بمدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

أما باقي المطلوبات الأخرى فيتم تصنيفها مطلوبات غير متداولة.

تدني قيمة الموجودات المالية

قام المركز بتطبيق الطريقة المبسطة من المعيار لتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المدينة والموجودات المالية الأخرى، وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على كامل عمر تلك الموجودات. لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يتم تصنيف الأرصدة المدينة استنادًا إلى خصائص مخاطر الائتمان ومدة انقضاء الاستحقاق.

يتم فحص الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة لتحديد فيما اذا كانت متدنية ائتمانياً. يتضمن الدليل الموضوعي بأن الموجود المالي متدني ائتمانياً عندما يكون هناك عدم الالتزام ببنود التعاقد كالتعثر في السداد أو التأخر في الدفع الفوائد أو مبلغ الدين الأصلي أو منح خصومات لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية للمقترض.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل التي تستحق خلال فترة ثلاثة شهور أو أقل بعد تنزيل النقد مقيد السحب، إن وجد.

المستحق من جهات مانحة

تظهر المستحقات من جهات مانحة بقيمة التعهد غير المشروط بعد تنزيل المبالغ المستلمة والتعهدات غير القابلة للتحصيل.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لاستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات عند تحققها. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
أبنية	29
تحسينات على الأبنية	20
أجهزة ومعدات	5-3
أثاث	7-6
سيارات	5

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

مشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف إنشاء وتشطيب وتوسيع وتحسينات لفروع المركز والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب ممتلكات وآلات ومعدات. يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

ضريبة الدخل

يعتبر المركز غير هادف للربح، لذلك فإنه غير خاضع لضريبة الدخل على أن تتوفر فيه الشروط اللازمة وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المركز أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق على أن تكون تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ مستحقة السداد في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

العملات الاجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي خلال السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تستحق القبض أو الدفع بالعملات الأخرى في نهاية السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ القوائم المالية. يتم إظهار أرباح أو خسائر فروقات العملة في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات.

3. ممتلكات ومعدات

	أرض	أبنية وتحسينات على أبنية	أجهزة ومعدات	أثاث	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:					
كما في 1 كانون الثاني 2020	122,085	564,857	207,008	37,691	931,641
إضافات	–	–	–	–	–
كما في 31 كانون الأول 2020	122,085	564,857	207,008	37,691	931,641
الاستهلاك المتراكم:					
كما في 1 كانون الثاني 2020	–	75,609	179,532	29,962	285,103
الاستهلاك للسنة	–	33,162	2,784	1,378	37,324
كما في 31 كانون الأول 2020	–	108,771	182,316	31,340	322,427
صافي القيمة الدفترية					
كما في 31 كانون الأول 2020	122,085	456,086	24,692	6,351	609,214
كما في 31 كانون الأول 2019	122,085	489,248	27,476	7,729	646,538

4. مستحق من جهات مانحة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على المستحق من الجهات المانحة خلال السنة:

	رصيد بداية السنة	إضافات	النقد المستلم	منح مشطوبة	فروقات تحويل العملات	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أوكسفام– الوكالة السويدية للتنمية الدولية	42,288	–	–	(45,272)	2,984	–
أوكسفام امينكا	–	21,922	(10,961)	–	–	10,961
أوكسفام دانيدا	–	30,000	(10,000)	–	–	20,000
برنامج التطوير والتحديث– PUMP	13,114	22,316	(35,430)	–	–	–
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تنمية الأعمال التجارية	40,000	–	(40,000)	–	–	–
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تنمية الأعمال التجارية – 2020	–	205,000	(205,000)	–	–	–
منظمة الأغذية والزراعة– 2020	69,201	–	(30,275)	–	–	38,926
مشروعUNOPS	–	46,000	–	–	–	46,000
منظمة الأغذية والزراعة	261,708	–	(167,704)	–	–	94,004
Grow	69,192	–	(35,727)	–	–	33,465
مشروع الجي أي زيد	33,539	–	(29,695)	–	–	3,844
الاتحاد الأوروبي	467,725	–	(167,603)	–	–	300,122
وزارة الزراعة	18,000	–	(18,000)	–	–	–
	1,014,767	325,238	(750,395)	(45,272)	2,984	547,322

5. موجودات متداولة أخرى

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مستحق من موظفين	10,236	13,825
مصاريف مدفوعة مقدماً	30,742	2,634
ذمم مدينة	144	640
أخرى	118	40,379
	41,240	57,478

6. النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل مما يلي:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق	502	324
حسابات جارية لدى البنوك	113,229	234,591
	113,731	234,915

7. مخصص تعويض نهاية الخدمة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على مخصص منافع الموظفين خلال السنة:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	209,878	164,941
المكون خلال السنة	39,027	57,160
المدفوع خلال السنة	(11,675)	(12,223)
رصيد نهاية السنة	237,230	209,878

8. إيرادات مؤجلة

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	6,174	7,206
إيرادات مؤجلة متحققة	(2,542)	(1,032)
رصيد نهاية السنة	3,632	6,174

9. منح مقيدة مؤقتاً

يمثل هذا البند المنح المقيدة مؤقتاً والتي تخضع لتحقيق هدف معين، وتمثل الفرق بين إجمالي مبلغ المنح المقيدة مؤقتاً والمبلغ المصروف من كل منحة لتحقيق أهداف المنح المحددة من المانحين. لقد كانت الحركة التي تمت على المنح المقيدة مؤقتاً والرصيد في نهاية السنة كما يلي:

	رصيد بداية السنة	إضافات	إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً	محول الى إيرادات متحققة	منح مشطوبة	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أوكسفام– الوكالة السويدية للتنمية الدولية	19,329	–	–	–	(19,329)	–
أوكسفام امينكا	13,282	–	–	–	–	13,282
أوكسفام امينكا – 2020	–	21,922	(3,236)	–	–	18,686
أوكسفام دانيدا	–	30,000	(15,111)	–	–	14,889
برنامج التطوير والتحديث– PUMP	757	22,316	(16,362)	–	–	6,711
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تنمية الأعمال التجارية	81,140	–	(51,531)	–	–	29,609
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تنمية الأعمال التجارية – 2020	–	205,000	(161,148)	–	–	43,852
منظمة الأغذية والزراعة– 2019	66,414	–	(23,788)	–	–	42,626
مشروعUNOPS	–	46,000	(15,000)	–	–	31,000
منظمة الأغذية والزراعة – 2020	239,755	–	(133,570)	–	–	106,185
Grow	69,192	–	(25,702)	–	–	43,490
مشروع الجي أي زيد	39,652	–	(25,218)	–	–	14,434
الاتحاد الأوروبي	688,413	–	(327,279)	–	–	361,134
وزارة الزراعة	18,000	–	–	(18,000)	–	–
	1,235,934	325,238	(797,945)	(18,000)	(19,329)	725,898

10. مطلوبات متداولة أخرى

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شيكات مستحقة	72,492	244,769
ذمم دائنة	89,006	125,379
مصاريف مستحقة	53,904	42,474
إيرادات غير مكتسبة	34,220	88,200
	249,622	500,822

11. رسوم العضوية

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك الشركات في المركز والتي تدفع بشكل سنوي.

12. إيرادات الاشتراكات

قام المركز بتنظيم عدة معارض خلال السنة، يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك الشركات الأعضاء في هذه المعارض.

13. إيرادات أخرى

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
منح غير مقيدة	83,052	89,630
إيرادات أخرى	–	–
أرباح بيع موجودات ثابتة	–	12,103
	83,052	101,733

14. مصاريف البرامج

	أوكسفام امينكا – 2020	الاتحاد الأوروبي	منظمة الأغذية والزراعة– 2020	منظمة الأغذية والزراعة	مشروع الجي أي زيد	أوكسفام دانيدا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تنمية الأعمال التجارية	المجموع الفرعي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	3,236	127,028	54,340	17,048	25,218	4,311	13,423	244,604
منافع الرواتب وأجور متعلقة بها	–	13,527	–	–	–	–	–	13,527
سفر ونقل ومواصلات	–	566	4,106	–	–	–	–	4,672
مصاريف إدارية واستشارات	–	137,259	20,323	2,862	–	–	16,812	177,256
ترجمة	–	1,430	–	–	–	–	–	1,430
مصاريف نقل	–	2,395	1,346	12	–	–	96	3,849
فوائد وعمولات بنكية	–	200	61	12	–	–	26	299
مصاريف المعارض	–	10,652	15,376	3,542	–	–	21,174	50,744
مصاريف مشاريع إدارية	–	14,063	4,778	312	–	10,800	–	29,953
مصاريف أخرى	–	20,159	33,240	–	–	–	–	53,399
	3,236	327,279	133,570	23,788	25,218	15,111	51,531	579,733

مصاريف البرامج- تابع

	المجموع الفرعي	برنامج التطوير والتحديث- PUMP	مشروع UNOPS	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تنمية الأعمال التجارية - 2020	Grow	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	244,604	13,355	3,493	22,483	5,000	288,935	405,785
منافع الرواتب وأجور متعلقة بها	13,527	-	-	-	-	13,527	22,785
سفر ونقل ومواصلات	4,672	-	-	-	-	4,672	21,494
مصاريف إدارية واستشارات	177,256	-	11,507	80,947	18,837	288,547	358,708
ترجمة	1,430	-	-	-	-	1,430	2,779
مصاريف نقل	3,849	-	-	-	434	4,283	25,425
فوائد وعمولات بنكية	299	18	-	166	24	507	783
مصاريف المعارض	50,744	2,989	-	8,952	-	62,685	248,301
مصاريف مشاريع إدارية	29,953	-	-	48,600	1,174	79,727	10,000
مصاريف أخرى	53,399	-	-	-	233	53,632	157,527
	579,733	16,362	15,000	161,148	25,702	797,945	1,253,587

15. مصاريف إدارية وعمومية

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور	21,042	46,793
منافع ورواتب وأجور متعلقة بها	51,686	67,958
مصاريف مشاريع إدارية	–	42,386
مصاريف إدارية واستشارات	6,073	40,077
مصاريف نقل	1,990	9,157
سفر ونقل ومواصلات	–	4,799
فوائد وعمولات بنكية	10,079	5,933
ترجمة	1,110	–
	91,980	217,103

بلغت نسبة مصاريف المركز الممولة ذاتيا لسنة 2020 و2019 ما نسبته 16% 11%، على التوالي.

16. القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل الأدوات المالية الموجودات والمطلوبات المالية. تشمل الموجودات المالية مستحق من جهات مانحة والذمم المدينة وبعض الموجودات المتداولة الأخرى والنقد والنقد المعادل. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة وبعض المطلوبات المتداولة الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية كما في تاريخ القوائم المالية.

17. معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند المعاملات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل إدارة المركز.

تشمل قائمة المركز المالي أرصدة قائمة مع جهات ذات علاقة كما يلي:

		2020	2019
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مخصص تعويض نهاية الخدمة	إدارة عليا	2,256	2,535

إن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة المتضمنة في قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات هي كما يلي:

		2020	2019
	طبيعة العلاقة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب وأجور ومنافع اخرى	إدارة عليا	56,509	81,000

18. إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تؤثر على عمليات المركز هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية. تقوم إدارة المركز بمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المركز مما يؤدي إلى حدوث خسائر. إن مخاطر الائتمان التي تعرض لها المركز ناتجة عن العمليات التشغيلية بشكل أساسي من الذمم المستحقة من جهات مانحة كما هو مبين في إيضاح (4).

يحد المركز من مخاطر الائتمان من خلال الحصول على تمويل من مصادر متعددة وموثوقة مثل الاتحاد الأوروبي، برنامج تطوير الاسواق الفلسطيني، أوكسفام، ومؤسسات أخرى.

بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة عن الموجودات المالية الأخرى التي تشمل النقد والنقد المعادل والموجودات المالية الأخرى، فان تعرض المنظمة لمخاطر الائتمان ينتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزامات والتي تساوي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

مخاطر السيولة

يحد المركز من مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ بالنقد الكافي والاعتماد على تبرعات المانحين لتسديد مطلوباته المتداولة وتمويل أنشطته التشغيلية. تستحق معظم مطلوبات المركز خلال فترة تقل عن ثلاثة شهور.

مخاطر العملات الأجنبية

يبين الجدول التالي حساسية قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة في أسعار صرف الشيقل الإسرائيلي واليورو والعملات الأخرى مقابل الدولار الأمريكي، مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة، إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مقابل الدولار الأمريكي، بالتالي لا يوجد أثر على القوائم المالية نتيجة التغيرات في سعر صرف الدينار الأردني. إن أثر النقص المتوقع في أسعار صرف العملات الأجنبية مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	الزيادة في سعر صرف الشيقل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي	الأثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات	الزيادة في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي	الأثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات	الزيادة في سعر صرف العملات الأخرى مقابل الدولار الأمريكي	الأثر على قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات
	%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
2020	20	55,900	20	26,747	20	–
2019	20	69,876	20	35,663	20	11

19. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المركز معظم أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المركز لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.

20. استمرارية المركز

إن المطلوبات المتداولة للمركز تزيد عن الموجودات المتداولة كما في 31 كانون الأول 2020 بمبلغ 271,258 دولار أمريكي. تعمل إدارة المركز حالياً على وضع خطط لزيادة التمويل من السلطة الفلسطينية وتخفيض نفقات المركز ومحاولة تأمين دعم من أطراف مختلفة.

21. أثر فيروس كورونا على القوائم المالية

لاحقا لتاريخ القوائم المالية، ونتيجة استمرار تأثير فيروس كورونا (COVID 19) على الاقتصاد العالمي وقطاعات الأعمال المختلفة وما رافق ذلك من قيود وإجراءات فرضتها الحكومة الفلسطينية ودول الجوار وبقية دول العالم، فإنه من الممكن أن تتأثر أنشطة بالتريد التشغيلية وتمويلاتها من الجهات المانحة بالتطورات العالمية والمحلية.

هذا ولا يزال مدى وفترة هذه الآثار غير واضح ويعتمد على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بدقة في الوقت الحالي، وبالتالي لم تتمكن بالتريد من تقدير حجم الأثر المحتمل بتاريخ اعتماد القوائم المالية. علماً بأنه قد يكون لهذه التطورات أثر على النتائج المالية المستقبلية والتدفقات النقدية والوضع المالي لبالتريد.